

دور الفكر الإسلامى فى اختيار المصطلح النحوى

دكتور

ياسين أحمد عيسى

قسم اللغة العربية

كلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادى



دور الفكر الإسلامى فى اختيار

المصطلح النحوى

من المؤكد أن علم النحو العربى قد أرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الكلام والفقه ، فقد وجدت المذاهب الكلامية فى البصرة والكوفة متمثلة فى : المعتزلة ، والشيعية ، والمرجئة ، والظاهرية ، وأهل السنة . ومن أهم القضايا التى أكثروا الحديث فيها : الكلام والصفات والذات لله سبحانه وتعالى ، والجبر والاختيار ، والإمامة ، وقد عرف عن المعتزلة منهجها العقلى القائم على الجدل العقلى المتأثر بالفلسفة والمنطق فى طريقة الاحتجاج . وهذا يفسر لنا السر فى جنوح مدرسة البصرة النحوية إلى هذا المنهج ، فقد نشأ نحاة البصرة فى بيئة الاعتزال .

أما مدرسة الكوفة فقد عرف عنها تمسكها بالمسموع والرواية متأثرة بمنهج القراء والمحدثين ، وهذا لا يمنع من وجود النهج العقلى عند الكوفيين فى طريقة الاحتجاج ، فقد كان للكوفة أقيسة وتعليلات ، لكن قياس البصرة وتعليلها كان أشد قوة لأنه ارتبط منذ بدايته بالنهج العقلى . وما ذكر يعتبر سمة غالبية عند المدرستين ، والحق أن كليهما بنت الأحكام النحوية ، وقعدت القواعد على مصادر معينة ، وهى القرآن الكريم ، والشعر العربى ، والأمثال العربية ، والحديث النبوى الشريف فى نطاق محدود ، فالاستشهاد بالنص ، والقياس عليه ، والاعتماد على الجدل العقلى موجود فى منهج نحاة البصرة والكوفة ، ويفارق نحاة الكوفة نحاة البصرة فى أن الفريق الأول قد احتج بالشاهد الواحد وجعله بابا يقاس عليه ، فى حين أن نحاة البصرة لا يقيسون عليه ويعدون شاذاً وضرورة ، ويبدو من هذا أن مدرسة الكوفة قد اقتربت مما يعرف عند المحدثين بالوصفية فى دراسة اللغة ، ولكن لا بد من التأكيد على أن نحاة الكوفة قد سلكوا مسلك البصريين فى الجدل العقلى والحجاج ، وهذا أمر ثابت فى الدرس النحوى .

ولو ذهبنا إلى منهج علماء الكلام والفقه لوجدنا هؤلاء قد اعتمدوا على الاستشهاد بالنص ، والجدل العقلى ، والاستنباط من النص ، وهو نفسه موجود عند النحاة ، وهذا

يكشف لنا عن التأثير والتأثر بين علماء الكلام والفقهاء والنحو ، وقد وجدنا اصطلاحات عند هؤلاء ووجهت في خدمة كل علم على حسب اتجاهاته ، ويبقى من الثابت الاتفاق في طريقة التفكير والنهج والبحث عن حكم كلامي أو فقهي أو نحوي ، ومن المصطلحات المشتركة : القياس ، السماع ، العلة ، الأصل والفرع ، وقد كشف ابن جنى عن هذه الصلة في كتابه الخصائص ، فقد كانت تلك الصلة دافعا لتأليف هذا الكتاب حيث يقول : « وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذاهب أصول الكلام والفقهاء ، فأما كتاب أصول أبي بكر (السراج) فلم يلتم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله . . . على أن أبا الحسن (الأخفش الأوسط) ، قد كان صنف في شئ من المقاييس كتبياً إذا أنت قارنته بكتابتنا هذا علمت بذلك أنانينا عنه فيه » (١) .

ونرى ابن الأنباري يتحدث عن صلة النحو بالفقهاء في قياس العلة والشبه والطرود ، ويرتب المسائل الخلافية في النحو على مذهب الشافعي وأبي حنيفة ، والزجاجي يقارن بين ظاهرة الاطراد والخروج في النحو والفقهاء ، والسيوطي يؤلف (الاقتراح) على هدى الخصائص لابن جنى ولمع الأدلة والإغراب في جدل الإغراب لابن الأنباري ، وفي الأشباه والنظائر يطبق منهج الفقهاء على النحو العربي » (٢) .

وبعد تبين الصلة المتأصلة بين العلوم الثلاثة نبدأ في موضوعنا في الحديث عن دور الفكر الإسلامي في اختيار المصطلح النحوي بالتعرف على المصطلح والاصطلاح ، فالاصطلاح هو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص ، ويقال : اصطلاح القوم ، أي زال ما بينهم من خلاف ، واصطلاح القوم على الأمر ، أي تعارفوا عليه واتفقوا » (٣) .

فالفعل «اصطلاح» اللازم يفيد زوال الخلاف ، وصفاء النفوس ، أما إذا عدى بحرف الجر فإنه يفيد التعرف على أمر ، والاتفاق عليه ، أما المصطلح فاسم مفعول من اصطلاح ، ونقول : هذا اللفظ مصطلح أي له دلالة خاصة متفق عليها بين طائفة معينة ، وعلى هذا فالاصطلاح والمصطلح يراد بهما اللفظ ذو الدلالة الخاصة المتعارف عليها بين طائفة معينة في مجال أو حقل معين » (٣) ، والآن نبدأ في عرض بعض المصطلحات النحوية التي

(١) الخصائص ، ابن جنى ، ١ : ص ٢ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، ١ : ص ٣ ، الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، ص ٧٣ ، الأشباه والنظائر ، السيوطي ، ١٠ : ص ٦ .

(٣) تاج العروس ، الزبيدي ، ٤ : ص ١٨٣ ، المعجم الوسيط مادة (صلح) ، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والتأنيدي ، د : محمد إبراهيم عبادة ، ص ٧ .

تكشف عن دور الفكر الإسلامى فى اختيارها واستقرارها فى الدرس النحوى قديماً وحديثاً ، وقد راعيت ترتيبها على حسب ترتيب حروف الهجاء ، مع مراعاة مادة أو جذر المصطلح واعتبرت آل من المصطلح مزيدة والمصطلحات التى سنتناولها بالدرس هى :

(١) الاصل والفرع :

الأصل : « هو ما يبنى عليه غيره ، والأصول جمع أصل ، وهو فى اللغة عبارة عما يفتقر إليه ، ولا يفتقر هو إلى غيره^(١) ، وفى المعجم الوسيط : « أصل الشيء جعل له أصلاً ثابتاً يبنى عليه ... ، والأصول : أصول العلوم : قواعدها التى تبنى عليها الأحكام ، والنسبة إليها أصولى^(٢) ، و « الفرع من كل شئ أعلاه ، وما تفرع من غيره ، (ج) فروع ، وفروع الرجل أولاده ، وفروع المسألة : ما تفرع منها ، وتفرع منه : كان فرعاً له ، وتفرع عليه ، ترتب وبنى عليه^(٣) .

والمناسب من التعريفات هو أن الأصل ما يبنى عليه غيره ، ولا يفتقر هو إلى غيره ، والفرع عكس ذلك ، ولذلك يقول النحاة : الفروع تنحط عن درجة الأصول ، أو لأن الأصل مقدم على الفرع . والفرع أيضاً مأخوذ من الأصل كما هو الحال فى الفعل والمصدر عند البصريين .

الاصـل والفرع عند المتكلمين :

تردد هذان المصطلحان عند علماء الكلام فى آرائهم الخاصة بمشكلة الإمامة ، والجبر والاختيار ، وفى الحديث عن كلام الله سبحانه وتعالى وأسمائه وصفاته ، ونذكر بعضاً من النصوص فيما يأتى :

- يقول القاضى عبد الجبار : إن القديم تعالى ، وكونه قادراً أصل لحدوث العالم ، وحدوث العالم فرع على الله ، وعلى كونه قادراً^(٤) .

- يقول سعد الدين التفتازانى : « أعلم أن الأحكام الشرعية منها ما يتعلق بكيفية

(١) التعريفات ، الجرجانى ، ص ٢٢ .

(٢) المعجم الوسيط ، مادة (أصل) .

(٣) السابق ، مادة (فرع) .

(٤) شرح الأصول الخمسة ، القاضى عبد الجبار ، ص ١٦٤ .

العمل، وتسمى فرعية وعملية، ومنها ما يتعلق بالاعتقاد، وتسمى أصلية واعتقادية، والعلم المتعلق بالأولى يسمى علم الشرائع والأحكام، وبالثنائية علم التوحيد والصفات»^(١).

- والشهرستانى يقول: «الأصل معرفة البارئ تعالى بوحدانيته وصفاته، ومعرفة الرسل بآياتهم وبياناتهم، وبالجملة كل مسألة يتعين الحق فيها بين المتخاصمين فهى من الأصول، ومن المعلوم أن الدين إذا كان منقسماً إلى معرفة وطاعة، والمعرفة أصل، والطاعة فرع، فمن تكلم فى المعرفة والتوحيد كان أصولياً، ومن تكلم فى الطاعة والشريعة كان فروعياً، والأصول موضوع علم الكلام، والفروع موضوع علم الفقه، وكل ما هو معقول ويتوصل إليه بالقياس والاجتهاد فهو من الفروع»^(٢).

الأصل والفرع عند الفقهاء:

عرف الجرجانى الأصل فى قوله: «وفى الشرع عبارة عما بينى عليه غيره، ولا بينى هو على غيره، والأصل ما يثبت حكمه بنفسه، وبينى عليه غيره، وأصول الفقه: هو العلم بالقواعد التى يتوصل بها إلى الفقه»^(٣).

ويذكر الجرجانى الأصول فى حديثه عن أصول الأدلة قائلاً: «وهى الكتاب والسنة والإجماع، والقياس ودليل الخطاب وفحوى الخطاب معقول الأصل... ويستعملونه فى الشئ الذى يقاس عليه كالخمر أصل للنبيذ، والبر أصل للأرز...»^(٤).

الأصل والفرع عند النحاة:

لابد من الاعتراف بأن قضية الأصل والفرع قد شغلت فكر النحاة قديماً وحديثاً، وقد حفلت بها كتب النحاة، وكانت من الدعائم التى بنى عليها الحكم النحوى والصرفى ولا يخلو باب ولا مسألة نحوية أو صرفية من الحديث عن الأصل والفرع.

ولا تساع البحث فى هذه القضية نكتفى ببعض النصوص الواردة فى ذلك فيما يأتى:

(١) شرح العقائد النسفية، أبو المعين النسفى، ص ٩-١١.

(٢) الملل والنحل، ١: ص ٥٥.

(٣) التعريفات، ص ٢٢.

(٤) اللع فى أصول الفقه، ص ٥٧.

- سيوييه : « إن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأول ، وهي أشد تمكناً ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ، ولحقها الجزم والسكون »^(١) .
- السيرافي : « الفعل أثقل من الاسم ، وهو فرع عليه ، من قبل أنه لا يقوم بنفسه ، والفرع لا بد له من أصل يؤخذ منه ، ويكون حكم ذلك الأصل قائماً بنفسه غير محتاج إلى سواه ، فعلمنا بذلك أن الفعل فرع ، ولا أصل له غير المصدر »^(٢) .
- عبد القاهر الجرجاني : « اعلم أن المصادر فروع على الأفعال في العمل ، كما أن الأفعال فروع عليها في الاشتقاق »^(٣) .

معايير الأصل والفرع عند النحاة :

لقد شغلت قضية الأصل والفرع فكر النحاة كما ذكرنا ، ويفهم من آراء النحاة في هذه القضية أنهم حددوا معايير لها يمكن أن نحصرها على وجه التقريب فيما يأتي :

١ - الأصل : (الأقوى في العمل) ولذلك قالوا بأن الأفعال أصل للأسماء في العمل النحوي ، والحروف فروع للأفعال في العمل النحوي .

٢ - الأصل : (ما قيل الحذف) ، أو ما يسمى في النحو التحويلي بالبنية العميقة Deepstructure ، والفرع (ما بعد الحذف) ، وهو البنية السطحية Surfacestructure ، ومن ذلك قول سيوييه : « واسأل القرية » يوسف / ٨٢ ، والأصل واسأل أهل القرية^(٤) ، و « امتلأت ماء ، وتفطأت شحماً ، وإنما أصله امتلأت من الماء ، وتفطأت من الشحم »^(٥) .

وما قيل عن الأصل في النحو يقال في الصرف ، ومن ذلك قول ابن الناظم : « يد ، ودم على حرفين ، ونراه معرباً ، قلت لأنه موضوع في الأصل على ثلاثة أحرف ،

(١) الكتاب ، ١ : ص ٦ .

(٢) شرح كتاب سيوييه ، ١ : ص ٥٥ .

(٣) المختصر في شرح الإيضاح ، ١ : ص ٥٥٣ .

(٤) الكتاب ، ١ : ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٥) السابق ، ١ : ص ٢٠٥ .

والأصل فيهما يدى ، ودمى «^(١)» .

٣ - الأصل : (كثرة الاستعمال) ، ومن ذلك قولهم : « فالأغلب فى الاستعمال تعريف المبتدأ ، لأن الأصل كون المسند إليه معلوماً ، وكذا الأصل تنكير الخبر ، لأنه مسند فشابه الفعل «^(٢)» ، ومنه قول السيوطى : « وأصل حروف النداء (يا) ، ولهذا كانت أكثر أحره استعمالاً »^(٣) وفى الصرف قول المبرد : « لا يجمعون ما كان من فاعل نعتاً على فواعل لثلا يلتبس بالمؤنث ، لا يقولون ضارب وضوارب ، وقاتل وقواتل ، لأنهم يقولون فى جمع ضاربة ضوارب ، وقاتلة قواتل ، ولم يأت ذلك إلا فى حين أحدهما فى جمع فارس فوارس لأن هذا مما لا يستعمل فى النساء ، فأمنوا الالتباس ، ويقولون فى المثل : هو هالك فى الهواك ، فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال »^(٤) .

٤ - الأصل : (المقدم فى الرتبة النحوية) ، وعبر عن ذلك ابن مالك قائلاً :

والأصل فى الفاعل أن يتصلا والأصل فى المفعول أن ينفصلا
وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجئ المفعول قبل الفعل

ويوضح ابن الناظم هذا النظم بقوله : « الفاعل كالجزم من الفعل ، فلذلك كان حقه أن يتصل بالفعل ، وحق المفعول الانفصال عنه ، نحو : ضرب زيد عمراً ، وكثيراً ما يتوسع فى الكلام بتقدم المفعول على الفاعل ، وقد يتقدم على الفعل نفسه » .
ومن ذلك قولهم : «الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، لأنه وصف فى المعنى للمبتدأ»^(٥) .

٥ - الأصل : (بدون علامة) Without marke ، والأصل : (أخف استعمالاً) ، والأصل : (أعم من الفرع) ، والأصل (أشد تمكناً) ولذلك جعلوا النكرة أصلاً للمعرفة ، والمذكر أصلاً للمؤنث .

(١) شرح الألفية ، ابن الناظم ، ص ٢٩ .

(٢) شرح الكافية ، الرضى ، ١ : ص ١٠٨ - ١٠٩ ، شرح المفصل ، ابن يعيش ، ١ : ص ٨٥ .

(٣) الأشباه والنظائر : ٢ : ص ٩٨ .

(٤) الكامل فى اللغة والأدب ، المبرد ، ١ : ص ٢٧٢ .

(٥) شرح الألفية ، ابن الناظم ، ص ٢٧١ ، ١١٤ .

يقول سيبويه : «النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهى أشد تمكناً ، لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تعرف به»^(١) ، ويقول المبرد : «أصل الأسماء النكرة ، وذلك لأن الاسم المنكر هو الواقع على كل شئ من أمته»^(٢) ، وعن المذكر يقول سيبويه : «التذكير أول ، وهو أشد تمكناً ، كما أن النكرة هى أشد تمكناً من المعرفة»^(٣) ، أما ابن يعيش فقد نص على عموم المذكر قائلاً : «مجئهم باسم مذكر يعم المذكر والمؤنث ، وهو شئ»^(٤) .

أما معيار العلامة فى المذكر فقد نص عليه ابن الناظم قائلاً : «والتذكير هو الأصل ، فلذلك استغنى عن علامة بخلاف التأنيث فإنه مفتقر إلى علامة»^(٥) .

ويتضح من النص من المذكورة أن معيار الأصل للنكرة والمذكر ، والفرع للمعرفة والمؤنث متفق تماماً ، وأسس على النحو التالى :

- ١ - التجرّد عن علامة التعريف فى النكرة وعن علامة التأنيث فى المذكر .
- ٢ - أشد تمكناً ، ولهذا كان الاسم النكرة مصروفاً ، والمذكر كذلك ، وخلاف ذلك فى المرفوع ، والمؤنث .
- ٣ - العموم ، وهذا موجود فى النكرة والمذكر .

وقبل الانتهاء من البحث فى مصطلحى الأصل والفرع لابد من الإشارة إلى أن بعض النحاة قد رفضوا القول بالأصل والفرع ، واقتصروا على الأصل ، ومن ذلك قول ابن طلحة : «الفعل والمصدر أصلان ، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر»^(٦) ، وقيل ذلك أيضاً فى المبتدأ أو الخبر ، والفاعل والمرفوعات ، وفى حاشية الخضرى : «قدم المصنف باب المبتدأ فى سائر كتبه لأنه أصل المرفوعات عند سيبويه لأنه مبدوء به ، وقيل أصلها الفاعل لأن عامله لفظى ، ولذا قدمه ابن الحاجب ، وقيل كل أصل»^(٧) .

(١) الكتاب ، ١ : ص ٦-٧ .

(٢) المتقضب ، المبرد ، ٤ : ص ٢٧٦ .

(٣) الكتاب ، ٢ : ص ٢٢ .

(٤) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ٥ : ص ٨٨ .

(٥) شرح الألفية ، ابن الناظم ، ص ٧٥١ .

(٦) شرح التصريح ، الشيخ خالد الأزهرى ، ١ : ص ٣٢٥ .

(٧) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ، ١ : ص ٨٨ .

وقيل أيضاً فى إن المكسورة وأن المفتوحة كما نص على ذلك السيوطى فى قوله : «ذهب بعضهم إلى أن الأصل المكسورة ، وآخرون إلى أن الأصل المفتوحة ، وقيل كل أصل»^(١) . وعلى أى حال ، فإن فكرة الأصل والفرع استمدتها النحاة من المتكلمين والفقهاء .

٢ - الابتداء : الابتداء العرفى ، يطلق على الشئ الذى يقع قبل المقصود ، فيتناول الحمدلة بعد البسملة ، وهو عند النحويين تعرية الاسم عن العوامل اللغوية للإسناد ، نحو : زيد منطلق ، ويسمى الأول مبتدأ ومسند إليه ، والثانى خبراً وحديثاً ومسنداً^(٢) .

ويقول سيبويه : « فالمبتدأ كل اسم ابتدئ لىبنى عليه كلام ، والمبتدأ والمبنى عليه رفع ، فالابتداء لا يكون إلا ببنى عليه ، فالمبتدأ الأول ، والمبنى عليه ما بعده ، فهو مسند ومسند إليه»^(٣) . والمعنى اللغوى للابتداء من : (بدأ) به ابتداءً ، و (بدأه) عليه ابتداءً ، و (بدء) أول كل شئ ، يقال : فعلته بدءاً ، و بدء بدءاً ، وأول بدء«^(٤) .

وعلى هذا فالابتداء فى المصطلح النحوى فيه المعنى المعجمى والعرفى ، وهو وقوعه أولاً ، سواء أكان ذلك فى اللفظ أو التقدير .

٣ - البدء : ومعناه فى اللغة من : (بدا) له فى هذا الأمر (بدءاً) بالمد أى نشأ له فيه رأى»^(٥) ، والبدء عند الأصوليين يوضحه قول صاحب اللمع فى أصول الفقه : وهو أن يظهر له ما كان خفياً عليه من قولهم بدا لى الفجر إذا ظهر له ، وذلك لا يجوز فى الشرع ، وقال بعض الرافضة بجواز البدء على الله تعالى ، وزعم بعضهم أنه يجوز على الله تعالى البدء فيما لم يطلع عليه عباده ، وهذا خطأ لأنهم إن أرادوا بالبدء ما بيناه من أنه يظهر له ما كان خفياً عنه فهذا كفر وتعالى الله عز وجل عن ذلك علواً كبيراً ، وإن كانوا أرادوا به تبديل العبادات والفروض فهذا لا ننكره إلا أنه لا يسمى بدءاً ، فأما نسخ الفعل قبل دخول وقته فيجوز ، وليس ذلك ببدء ، ومن

(١) همع الهوامع ، السيوطى ، ١ : ص ١٣٨ .

(٢) التعريفات ، الجرجانى ، ص ٢ .

(٣) الكتاب ، ٢ : ص ١٢٦ .

(٤) مختار الصحاح ، أبو بكر الرازى ، مادة (ب د أ) ، والمعجم الوسيط ، مادة (بدأ) .

(٥) مختار الصحاح ، مادة (ب د أ) .

أصحابنا من قال لا يجوز ذلك وهو قول المعتزلة ، وزعموا أن ذلك بداء ، والدليل على جواز ذلك أن الله تعالى أمر إبراهيم عليه السلام بذبح ابنه ثم نسخه قبل وقت الفعل فدل على جوازه ، والدليل على أنه ليس ببداء ما بيناه من أن البداء يظهر ما كان خفياً عنه ، وليس في النسخ قبل الوقت هذا المعنى^(١) .

ويقول القرطبي : « ولا خلاف بين العقلاء أن شرائع الأنبياء قصد بها مصالح الخلق الدينية والدنيوية ، وإنما كان يلزم البداء لو لم يكن عالماً بمآل الأمور ، وأما العالم بذلك فإنما تتبدل خطاباته بسبب تبدل المصالح^(٢) .

وهذا المصطلح استخدمه النحاة في حديثهم عن البدل في القسم الرابع من أقسامه ، وهو البدل المباين ، وأنواعه : بدل الغلط ، والنسيان ، والاضراب أو البداء ، « وكثير من النحاة لم يفرقوا بين بدل الغلط والنسيان فسموا النوعين بدل غلط^(٣) » ومهما يكن من أمر فابن هشام قد حدد أنواع البدل المباين في قوله : « إن لم يكن مقصوداً البتة ، ولكن سبق إليه اللسان فهو بدل عن اللفظ الذي هو غلط ، وإن كان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان ، وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان ، وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحاً فبدل اضراب ، ويسمى أيضاً بدل بداء^(٤) .

وعلى أي حال فالبدل المباين لا يكون إلا في كلام البشر ، وتعالى الله سبحانه عن هذا علواً كبيراً ، والحق أن مدار التفرقة بين أنواع البدل المباين يكمن في قصد المستكلم فمثلاً في قولنا : اقرأ مصدراً مرجعاً ، يمكن أن ينطبق عليه أنواع البدل المباين جميعها ، ويتضح ذلك من كلام ابن هشام .

٤ - الجحود : « نفى ما في القلب إثباته ، وإثبات ما في القلب نفيه ، يقال جحد جحوداً وجحداً ، قال عز وجل : « وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم » النمل/ ١٤^(٥) ، وفي مختار الصحاح : « الجحود : الإنكار مع العلم^(٦) » .

(١) اللمع في أصول الفقه ، ص ٣٠ ، ٣١ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، ٢ : ص ٤٤ .

(٣) شرح التصريح ، خالد الأزهرى ، ٢ : ص ١٥٩ .

(٤) السابق ، ٢ : ص ١٥٩ .

(٥) المفردات في غريب القرآن ، الراغب الأصفهاني ، مادة (جحد) ، ص ٨٨ .

(٦) مختار الصحاح ، أبو بكر الرازي ، مادة (ج ح د) .

وأبو هلال العسكرى يفرق بين الجحود والإنكار قائلاً : « الجحد أخص من الإنكار ، وذلك لأن الجحد إنكار الشئ الظاهر ، والشاهد قوله تعالى : « يَا آتَانَا يَجْحَدُونَ » ، فجعل الجحد عليه الآيات ، ولا يكون ذلك إلا ظاهراً ، وقال تعالى : « يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها » ، ويجوز أن يقال الجحد هو إنكار الشئ مع العلم به ، والشاهد قوله : « وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم » ، فجعل الجحد مع اليقين ، والإنكار يكون مع العلم وغير العلم »^(١) .

ومن التعريفات السابقة يمكننا القول بأن الإنكار أعم من الجحد ، أما النفي فقد يراد به الجحد ، وقيل : هو أخص من النفي لأنه يراد به الإخبار عن ترك الفعل فى الماضى ، وقيل : المراد به الفعل المضارع المجزوم بلم التى وضعت لنفى الماضى فى المعنى »^(٢) .

ومصطلح الجحد والجحود من المصطلحات الكوفية ، ومصطلح البصريين النفي ، ولكن مصطلح النفي تؤيده المعانى المفهومة من تراكيب لام الجحود ، أو لم ، ولن ، وسائر أدوات النفي ، والاصطلاح الكوفى لا يوافق المعانى إلا إذا أريد منه معنى النفي ، ويكون ذلك من باب تسمية العام بالخاص فى تراكيب لام الجحود .

٥ - الجزء : فى أساس البلاغة : « الله يجزيك عنى ويجازيك ، قال ليلى :

وإذا جوزيت قرصاً فاجزه إنما يجزى الفتى ليس الجمل

وكما تجازى تجازى ، وأحسن له فجزاه خبراً ، إذا دعا له بالمجازاة »^(٣) .

والجزء والمجازاة مصطلحان للنحويين ، واصطلاح سيبويه : الجزء والمجازاة ، ويراد به عنده الشرط أى تعليق شئ بشئ إذا وجد الأول وجد الثانى »^(٤) .

وكذا اصطلاح المبرد : « وإنما منع لو أن تكون من حروف المجازاة فتجزم كما تجزم (إن) أن حروف المجازاة إنما تقع لما لا يقع ، ويصير الماضى معها فى معنى المستقبل ، ولو تقع فى الماضى تقول : لو جئتنى أمس لصادقتنى . فلذلك خرجت من حروف الجزء »^(٥) ،

(١) الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكرى ، ص ٣٣ .

(٢) التعريفات ، الجرجانى ، ص ٦٥ ، الواضح ، الزبيدى ، ص ٥٠ .

(٣) أساس البلاغة ، الزمخشرى ، مادة (ج زى) .

(٤) الكتاب ، سيبويه ، ١ : ص ٤٣١ .

(٥) الكامل فى اللغة والأدب ، المبرد ، ١ : ص ١٦٣ .

ويقول الفراء : « لا تفعل هذا ينفعك بك »^(١) مجازاة ، وجرت ألسنة النحاة بهذه المصطلحين ، ونجد ذلك عند الحديث عن الجوازم للمضارع ، وعن أدوات الشرط غير الجازمة ، وهذا الاصطلاح يعنى عند النحاة جملة الجزاء للشرط .

وقد أطلقوا عليه أيضاً جملة جواب الشرط ، وقصد النحاة أيضاً بهذا المصطلح الجزم ، ويتضح هذا فى قولهم : هذه الحروف لا يجازى بها أى لا يجزم بها .

وقد يراد بمصطلح الجزاء المفعول لاجله «^(٢) لأنه جزء فى المعنى . وواضح فى هذا المصطلح التأثير بالفكر الإسلامى فى الاختيار .

٦ - الحرف : قال ابن هشام : « معناه فى اللغة : « طرف الشئ كحرف الحبل ، وفى التنزيل : « ومن الناس من يعبد الله على حرف » ، أى على طرف وجانب من الدين ، أى لا يدخل فيه على ثبات وتمكن »^(٣) .

وفى الأجرومية : « معناه لغة الطرف بفتح الراء ، واصطلاحاً كلمة دلت على معنى فى غيرها ، كلم من قولك : لم يضرب ، فإن معناها النفى ، ولم يظهر إلا فى الفعل بعدها »^(٤) . ومهما يكن من أمر فالحرف فى الاصطلاح النحوى شمل : حروف المباني (حروف الهجاء) ، و (حروف المعانى) كلام الإضافة ، والباء ، ومن ، وسائر حروف الجر ، وحروف التوكيد ، والشرط . . . ، وهذا القسم هو أحد أقسام الكلمة الثلاثة : الاسم والفعل والحرف ، وأعتقد أن السرفى إطلاق اصطلاح الحرف على حروف المعانى يكمن فيما يلى :

- (أ) هذه الحروف لا تقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال .
- (ب) هذه الحروف ليس لها حظ فى الإعراب ، ويلتزم فيها البناء .
- (ج) هذه الحروف لها معنى ولكن ليس فى أنفسها ، بل بالانضمام إلى الأسماء والأفعال .
- (د) هذه الحروف لا تسند ولا يسند إليها .

(١) معانى القرآن ، الفراء ، ص ٥٥ .

(٢) جامع البيان ، الطبرى ، ٢ : ص ٣٤٠ ، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ، د. محمد إبراهيم عبادة ، ص ٧٤ .

(٣) شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، ص ١٧ .

(٤) شرح الكفراوى على متن الأجرومية ، ص ١٠ .

وبذلك فهى مفارقة للأسماء والأفعال فى هذه الجوانب ، فصارت طرفاً وجانباً ، ولا تدخل فى باب الاسمية والفعلية ، وبذلك تتضح الصلة بين الاصطلاح واللغة . أو لأن هذه الحروف (حروف المعانى) انحرفت أى مالت وانصرفت عن الأسماء والأفعال فى الخصائص التى ذكرتها ، ويوضح ذلك معنى الحرف فى اللغة ، وهو : حرف عنه حرفاً ، مال وعدل ، و (انحرف) : مال ، ويقال : انحرف إلى فلان : مال إليه ، وانحرف عنه ، وعن فلان : انصرف ^(١) .

ويمكن أن يقال : النحاة قد أخذوا بهذه التسمية ، وأطلقوها لأن المعنى اللغوى فى قوله تعالى : « ومن الناس من يعبد الله على حرف » أى على وجه واحد ، وهو أن يعبد على السراء دون الضراء ^(٢) ، وهذا المعنى موجود فى الاصطلاح ، فالحروف تكون على وجه واحد وهو البناء . أما اصطلاح الحرف لحروف التهجى ، فإنه لا يستقل بنفسه كحرف المعنى ، ولأن عدة الحروف متشابهة وهى فى ذلك تختلف مع الأسماء والأفعال ، فأقل العدد فيهما ثلاثة أحرف ، وما ورد مثل : ق ، ع ، ل ، ف . فهو ثلاثى الأصل من : وقى وعى ، ولى ، وفى ، وفى الأسماء : يد ، وأخ ، ودم ، من : يدى ، وأخو ، ودمى ، فهو ثلاثى الأصل أيضاً .

ومهما يكن من أمر فهذا الاصطلاح أطلقه نحاة العرب القدماء أيضاً على الضمائر ، وأفعال المقاربة ، واسم فعل الأمر ، كما فعل سيبويه ، وعلى اسم الإشارة عند خلف الأحمر ، وعلى الاسم المنوع من الصرف فى : مثنى وثلاث ورباع ، فقال : حروف لا تجرى ، وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهن « ، وأطلقه الفراء على الاسم النكرة فقال : « وكل حرف ذكره متكلم نكرة فزدت عليها لفظها فسى جواب المتكلم زدت فيه ألفاً ولأماً » .

وفى مجالس ثعلب : « ليس فى الكلام فعلل إلا حرفان درهم وهجرع » ، ويطلق على تركيب معين مع (ما) ، يقول ثعلب : « كان الفراء يكره أن يجعل بشما ولعلما حرفاً واحداً ، وعند هؤلاء ليتما ولعلما ، وكل هذه الحروف شئ واحد ^(٣) » .

(١) المعجم الوسيط ، مادة (رف) .

(٢) مختار الصحاح ، مادة (ح ر ف) .

(٣) الكتاب ، ١ : ص ٣٩٣ ، مقدمة فى النحو ، خلف الأحمر ، ص ٦٥ ، معانى القرآن ، الفراء ، ص ١١٧ ، ١٦٥ ، مجالس ثعلب : ١ : ص ١٤٩ ، ٢ : ص ٣٤٣ .

وعلى هذا فالاصطلاح قد قصد به النحاة الكلمة ، وذلك واضح ، واعتقد أن الذى دفعهم إلى هذا أن الحرف من أقسام الكلمة كما هو معروف ، وهذه التسمية من قبل تسمية الكل بالجزء مجازاً .

٧ - الحال : يطلق لغة على الوقت الذى أنت فيه ، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر واصطلاحاً : الاسم المنصوب المفسر لما أتبهم من الهيئات «^(١) .

ويقول الجرجاني فى كتابه (التعريفات) : « الحال فى السلغة : نهاية الماضى وبداية المستقبل ، وفى الاصطلاح ما بين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً نحو : ضربت زيدا قائماً ، أو معنى نحو : زيد فى الدار قائماً .

والحال عند أهل الحق معنى يرد على القلب من غير تصنع ولا اجتلاب ولا اكتساب من طرب أو حزن ، أو قبض أو بسط هيئة «^(٢) .

والحال الاصطلاحى يلاحظ فيه المحافظة على المعنى اللغوى ، وهو ما عليه الشخص من خير أو شر أو بيان الهيئة كما تكون ، ويلاحظ أيضاً أن النحاة فى باب الحال قد نهبوا على أن الحال لا يأتى من الفعل المضارع المسبوق بالسين لأنها تخلصه للاستقبال ، كما نبه جمهورهم على أن الحال لا يأتى من الماضى إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة لأنها تقربه من زمن الحال ، وهذا يوضح لنا وجود المعنى اللغوى للحال الاصطلاحى .

٨ - الإسناد : « فى اللغة : إضافة الشئ إلى الشئ ، والإسناد فى عرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة ، أى على وجه يحسن السكوت عليه ، والإسناد فى الحديث : « أن يقول المحدث : حدثنا فلان عن فلان عن رسول الله ﷺ ، وفى مختار الصحاح : « فلان سند أى معتمد ، و (سند) إلى الشئ من باب دخل ، و (استند) إليه بمعنى ، و (أسند) غيره ، و (الإسناد) فى الحديث رفعه إلى قائله «^(٣) .

ومن التعريفات السابقة يمكن أن نستنبط ما يأتى :

أ - الإسناد لغة معناه الإضافة ، والإضافة لغة معناها الإسناد ، فهما يلتقيان معجماً .

(١) شرح الكفراوى على متن الأجرومية ، ص ٩٨ .

(٢) التعريفات ، الجرجاني ، ص ٧٢ .

(٣) السابق ص ١٠٩ ، مختار الصحاح (س ن د) .

ب - الإسناد فى علم الحديث وكذا فى علم القراءات يعنى فى الاصطلاح اتصال السند إلى سيدنا محمد ﷺ .

ج - الإسناد فى علم النحو متحقق فيه المعنى اللغوى لكنه محدد بالإفادة التامة ، وأن يكون على وجه يحسن السكوت عليه .

وعلى هذا فمعنى الإسناد اللغوى متفق فى اصطلاح علماء الحديث وعلماء النحو ، ويلاحظ أيضاً أن الإسناد فى علم الحديث معناه ارتباط السند فى الرواية إلى سيدنا محمد ﷺ ، وكذا عند النحاة ، فالإسناد لابد من الإفادة التامة معه ، على وجه يحسن السكوت عليه .

المسند والمسند إليه فى علم النحو :

بدأ ظهور المصطلحين فى النحو العربى فى كتاب سيبويه هذا الكتاب الذى يعد مصدراً استمد منه النحاة بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين مصطلحاتهم ، ولم يخالفه الكوفيون إلا فى قليل منها ، يقول سيبويه : « فالمبتدأ مسند ، والمبنى عليه مسند إليه »^(١) ، ويقول أيضاً : « فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليجبى عليه كلام ، والمبتدأ والمبنى عليه رفع ، فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه ، فالمبتدأ الأول ، والمبنى ما بعده عليه ، فهو مسند ومسند إليه »^(٢) . والنحاة فى تحديد المسند والمسند إليه مختلفون على النحو التالى :

- ١ - المسند المحكوم به ، والمسند إليه المحكوم عليه .
- ٢ - كل منهما مسند ومسند إليه .
- ٣ - المسند هو الأول مبتدأ كان أو غيره ، والمسند إليه الثانى .
- ٤ - المسند هو الثانى ، والمسند إليه هو الأول^(٣) .

وعلى هذا فالرأى الأول يراعى الجانب الدلالى فى عملية الإسناد ، وعليه فالخبر يكون مسنداً ، والمبتدأ مسنداً إليه ، والفعل يكون مسنداً ، والفاعل مسنداً إليه ، والثانى

(١) الكتاب ، ٢ : ص ٧٨ .

(٢) السابق ، ٢ : ص ١٢٦ .

(٣) الأشباه والنظائر ، ٢ : ص ٥ ، ٦ .

يراعى الجانب الوظيفى والشكلى فى عملية الإسناد ، كما أنه يجرى مع تعريف النحاة له ، وهو ضم كلمة إلى أخرى على وجه الإفادة لمعنى يحسن السكوت عليه .

أما الرأى الثالث فقد حددهما بالرتبة أو الموقعية ، فهو يجعل الأول مسنداً ، والثانى مسنداً إليه ، وهو رأى سيبويه ، والرأى الرابع أيضاً يراعى الرتبة والموقعية ، فهو يجعل الأول مسنداً إليه فى جملة المبتدأ أو الخبر ، ومسنداً فى جملة الفعل والفاعل ، مخالفاً بين الجملة الاسمية والفعلية وهذا هو رأى جمهور النحاة .

والرأى عندى فى الأصل يتجه إلى الرأى الثانى القائل بأن كلا منهما مسند ومسند إليه ، أما تحديد النحاة فيه التمييز بين ركنى الإسناد ولتجنب اللبس ، والمهم فى ذلك أن نقول ذلك اصطلاحات للنحاة . سوء أكان الأول مسنداً أو الثانى أو كان كلاهما مسنداً ومسنداً إليه . ومصطفاً المسند والمسند إليه قد نقلا إلى علم البلاغة من بعد ، ونجدهما فى المباحث الخاصة بعلم المعانى ، واصطلاح علماء البلاغة على أن المسند إليه هو المبتدأ أو الفاعل ، والمسند هو الخبر أو الفعل ، وذلك فى مباحثهم عن أحوال المسند والمسند إليه فى : الذكر ، والحذف ، والتقديم ، والتأخير ، والتعريف ، والتنكير .

٩ - الشرط : الشرط فى اللغة : العلامة ، ومنه أشرط الساعة ، والشروط فى الصلاة وفى الشريعة عبارة عما يضاف الحكم إليه وجوداً عند وجوده لا وجوباً^(٢) .

والشرط : تعليق شئ بشئ بحيث إذا وجد الأول وجد الثانى ، وقيل الشرط ما يتوقف عليه وجود الشئ ، ويكون خارجاً عن ماهيته ، ولا يكون مؤثراً فى وجوده ، وقيل الشرط ما يتوقف ثبوت الحكم عليه^(٣) . وعند الفراء : يراد به تعليق شئ على شئ بحيث إذا وجد الأول وجد الثانى ، وقد يراد به العلة والسبب^(٤) .

بيد أن أبا هلال العسكري فرق بين العلة والسبب ، والسبب والشرط فقال : « من

(١) مثل هذا الخلاف نجده عند سيبويه والجمهور ، فهو يجعل المضاف فى اصطلاح الجمهور مضافاً إليه ، ويجعل المضاف إليه فى اصطلاحهم مضافاً ، من ذلك قوله : « أعبد الله كنت مثله ، لأن كنت فعل ، والمثل مضاف إليه ، وهو منصوب » الكتاب ١ : ١٠٢ .

(٢) التعريفات ، الجرجانى ص ١١١ .

(٣) السابق ، ص ١١١ .

(٤) معانى القرآن ، الفراء ، ١ : ص ٦٩٩ ، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ، د. محمد إبراهيم عبادة ، ص ١٧١ .

العلة ما يتأخر عن المعلول كالربح وهو علة التجارة ، ويوجد بعدها ، والدليل على أنه علة لها أنك تقول إذا قيل لك لم تتجر؟ قلت للربح ، وقد أجمع أهل العربية على أن قول القائل لم مطالبة بالعلة لا بالسبب . . . ، والسبب لا يتأخر عن مسببه على وجه من الوجوه ، ألا ترى أن الرمى الذى هو سبب لذهاب السهم لا يجوز أن يكون بعد ذهاب السهم والفرق بين السبب والشرط أن السبب يحتاج إليه فى حدوث المسبب ولا يحتاج إليه فى بقاءه ، ألا ترى أنه قد يوجد المسبب والسبب معدوم ، وذلك نحو ذهاب السهم يوجد مع عدم الرمى ، والشرط يحتاج إليه فى حال وجود المشروط ، وبقائه جميعاً نحو الحياة لما كانت شرطاً فى وجود القدرة لم يجز أن تبقى القدرة مع عدم الحياة» (١) .

وابن هشام يأخذ بالمعنى اللغوى للشرط ، فيقول : « ثم بينت أن الفعل الأول يسمى شرطاً ، وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثانى ، والعلامة تسمى شرطاً ، قال الله تعالى : « فقد جاء أشراطها » سورة محمد : آية (١٨) (٢) .

ومهما يكن من تعريفات فالشرط فى علم النحو فيه المعنى المعجمى ، وهو أن الفعل الأول علامة على وجود الثانى ، واصطلاحاً ، هو تعليق شئ بشئ إذا وجد الأول وجد الثانى .

وكذا فى الفقه فهو عبارة عما يضاف الحكم إليه وجوداً عند وجوده لا وجوباً ، فقد يكون هناك شرط آخر ، ومثل ذلك عند النحاة قولهم : لو كانت الشمس لكان الضوء ، فالامتناع هنا امتناع وجودى لا وجوبى ، فقد يكون للضوء مصدر آخر ، ومهما يكن من أمر فالتعريفات متضافرة لتوضيح معنى الشرط ، ولما كان السبب والشرط يتفارقان فى الدلالة ، ورأينا الفقهاء والنحاة يختارون فى اصطلاحهم (الشرط) ، علمنا مدى التوفيق فى اختيار الاصطلاح .

١- المطلق : فى اللغة : « أطلقت الأسير ، وهو طليق ، وهو من الطلقاء ، وأطلقت الناقة من عقالها فطلقت ، وهى طالق وطلق ، . . . وسجنوه طلقاً : غير مقيد » (٣) .
والمطلق فى الفقه غير المقيد ، ومثالهما : « أن الصيام ورد مقيداً ، والإطعام غير

(١) الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٢) شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، ص ٣١٨ .

(٣) أساس البلاغة ، الزمخشري ، مادة (ط ل ق) .

مقيد فى الظهار فى قوله تعالى : « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين » ، وقوله تعالى : « فمن لم يستطع إطعام ستين مسكيناً » سورة المجادلة : آية (٤) ، وفى كفارة القتل الخطأ وردت الرقبة مقيدة بالإيمان ، وفى كفارة الظهار وردت الرقبة المراد تحريرها مطلقة .

وأدوات التقييد عند الفقهاء مثل : التقييد بالصفة ، والشرط ، والاستثناء ، والجار والمجرور ، ومصطلح المطلق فى النحو العربى وجدناه فى المفعول المطلق ، والقدماء من النحاة كسيبويه والمبرد والفراء ، والسيرافى والزجاج كانوا يطلقون عليه المصدر ، والبصريون والكوفيون سواء فى هذا ، وأنا لا أقطع ببداية ظهور المصطلح عند أبى على الفارس ، وإن كنت أظن ذلك ، والحق أن تسمية المصدر هى التى غلبت على الدرس النحوى القديم فى مختلف مدارسه وهو مصطلح المفعول المطلق يظهر فى قول أبى على : « الأول من ذلك المفعول المطلق ، وهو الذى لم يقيد بشئ من حروف الجر ، وهو أسماء الأحداث والفعل غير المتعدى إلى المفعول ، والمتعدى إلى المصدر ، تقول : قمت قياماً ، وغمت نوماً ، وضربت ضرباً ... »

ويقول عبد القاهر شارحاً : « اعلم أن معنى المطلق أن لا يقيد بشئ من حروف الجر نحو أن تقول : مفعول به أو فيه ، أوله ، ويقال المفعول على الإطلاق وهو المصدر »^(١) .

وواضح مما تقدم أن الاصطلاح النحوى والفقهى فيه المعنى اللغوى ، فكلاهما يعنى عدم التقييد .

١١- التعدية: فى اللغة : « وعدها يعدوه عدواً جاوزه ، والتعدى مجاوزة الشئ إلى غيره »^(٢) ، وعند الفقهاء العلة الواقفة والعلة التعدية ، أو القاصرة والتعدية ، ومعنى الوقوف والقصور فى العلة أنها لا تتعدى الحكم الموضوعة له فى الأصول : الكتاب والسنة والإجماع ، أما التعدية فهى التى تتعدى ما وضعت له فى هذه الأصول ويبنى عليها أحكام شرعية أخرى ، وتتعدى من الأصل إلى الفرع ، والواقفة خلاف ذلك ، والفقهاء اتفقوا على أن تعدية العلة شرط فى صحة القياس ، وعلى صحة العلة القاصرة كانت منصوصة أو مجمعاً عليها ، وإنما اختلفوا فى صحة العلة القاصرة إذا لم تكن منصوصة ولا مجمعاً عليها ، فذهب الشافعى وأصحابه وأحمد بن حنبل ،

(١) المتقصد فى شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجانى ، ١ : ص ٥٨٠ .

(٢) مختار الصحاح ، أبو بكر الرازى ، مادة (ع د ا) .

والقاضى أبو بكر والقاضى عبد الجبار وأكثر الفتناء والمتكلمين إلى صحتها ، وذهب أبو حنيفة وأصحابه وعبد الله البصرى والكرخى إلى إبطالها^(١) .

أما التعدية فى علم النحو فاختصت بعمل الفعل وما عمل عملها ، فالفعل المتعدى عندهم هو الفعل الذى يصل لنصب المفعول به ، وإما أن يكون متعدياً بنفسه أو بأدوات للتعدية ، كالهزمة والتضعيف ، والجار ، والزيادة كما فى استخراج ... ، ويقابله الفعل اللازم أو القاصر أو الواقف أو غير المتعدى أو غير المجاوز أو غير الواقع ، وهذه اصطلاحات نحوية أطلقت على الفعل من حيث إعماله فى الجملة .

والحق أن تلك الاصطلاحات وجدت فى كتاب سيبويه ، ومن جاءوا بعده ، ومن النصوص الواردة فى تلك الاصطلاحات قول سيبويه : « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين » ، « هذا باب المفعول الذى يتعداه فعله إلى مفعولين » ، « هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول »^(٢) ، وقول المبرد : « المتعدى وغير المتعدى »^(٣) . وقول الفراء فى قوله تعالى : « ولو يعجل الله للناس الشر استعجالهم بالخير » يونس/ ١١ منصوب بوقوع الفعل عليه ، و « فاعبد الله مخلصاً له الدين » الزمر/ ٢ ، منصوب بوقوع الإخلاص عليه^(٤) ، والاصطلاحات المذكورة متفقة فى المعنى اللغوى المراد فى الاصطلاح ، ويوضح هذا الاصطلاح الصلة بين المعنى اللغوى والاصطلاح ، والصلة بين المتكلمين والفقهاء والنحاة وذلك واضح فى اختيار المصطلح .

١٢- الإعراب : والإعراب هو لغاية عند النحاة القدماء والمحدثين ، وبه وجدت الخلافات عند النحاة ، وقد عرفه عبد القاهر الجرجانى لغة ، فقال فى معناه اللغوى : « اعلم أن الإعراب على وجهين : أحدهما : أن يكون من قولهم : أعرب عن نفسه ، إذا بين ما فى ضميره ، وأوضحه لأن حقيقة الإعراب إيضاح المعانى ، ومن ذلك قول الكميت :

وجدنا لكم فى آل حم آية تأولها منا تقى ومعرب

والمعرب : الفصيح الذى يكشف عن مقاصده ويوضحها .

- (١) الإحكام فى أصول الأحكام ، سيف الدين الأمدى ، ٣ : ص ١٩٢ .
 (٢) الكتاب ، ١ : ص ٤١ ، ١ : ص ٤٤ ، ١ : ص ٤٥ .
 (٣) الكامل فى اللغة والأدب ، ١ : ص ٥٢ .
 (٤) معانى القرآن ، الفراء ، ص ٣٠٤ .

والوجه الثاني أن يكون أعرب منقولاً من قولهم : عربت معدته ، إذا فسدت ، فكأن المعنى فى الإعراب إزالة الفساد، ورفع الإبهام ، ألا ترى أنك لو قلت : هذا زيد ، ورأيت زيد ، ومررت بزيد ، فلم تغير الكلمة لكان ذلك لبساً وإفساداً . . أعربت على هذا القول مثل أعجمت بمعنى أزلت عجمته . . فهذه الهمزة تسمى همزة السلب «^(١)» .

وتعريفه فى الاصطلاح فيه مذهبان كما نقل الأشمونى : « أحدهما أنه لفظى ، واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين ، وعرفه فى التسهيل بقوله : ماجئ به لبيان مقتضى العامل ، من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه ، واختاره الأعلام وكثيرون ، وهو ظاهر مذهب سيويه ، وعرفوه بأنه تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً «^(٢)» ، والتعريف الأول أشمل لأنه يتناول فى تركيب عاملاً أو معمولاً ، فهو يتناول : العامل ، المعمول ، العلامة الكائنة بسبب العمل ، والعلاقات بين مفردات التركيب ، وهو يعنى بالشكل والوظيفة والدلالة . ويقول الأشمونى : « والبناء فى اللغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت ، وأما فى الاصطلاح فقال فى التسهيل : ماجئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو اتباعاً أو نقلاً ، أو تخلصاً من سكونين ، فعلى هذا هو لفظى ، وقيل هو لزوم آخر الكلمة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال ، وعلى هذا هو معنوى ، والمناسبة فى التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة «^(٣)» .

١٣- العطف : لغة : الميل يقال : عطف عليه إذا مال نحوه بالرفق والرحمة «^(٤)» ، وفى المعجم الوسيط : « عطف عطفاً ، وعطوفاً : مال وانحنى ، ويقال : عطفت الظبية : أمالت عنقها وحتته «^(٥)» .

وفى الاصطلاح : « عطف بيان ، وهو التابع المشبه بالصفة فى إيضاح متبوعه وعدم استقلاله ، وعطف نسق ، وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف «^(٦)» .

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجانى ، ١ : ص ٩٧ ، ٩٨ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، ١ : ص ٤٧ - ٤٩ .

(٣) السابق ، ١ : ص ٤٩ ، ٥٠ .

(٤) شرح الكفراوى على متن الأجرومية ، ص ٨٤ .

(٥) المعجم الوسيط ، مادة (عطف) .

(٦) السابق ، مادة (عطف) .

وضح فى الاصطلاح النحوى وجود المعنى اللغوى فى عطف البيان ، وعطف النسق ، لأن كليهما يميلان إلى المتبوع ، وهذا الميل والارتباط بين المتبوع والتابع هو الذى دفع النحاة إلى هذه التسمية ، وهذا الاصطلاح بصرى ، والاصطلاح الكوفى (الرد) .

ولا نجد مفارقة بعيدة بين الاصطلاح البصرى والكوفى ، فالعطف يقترب من الرد فى اللغة . واعتقد أن هذا المصطلح أطلقه البصريون على سبيل المجاز ، وذلك كمصطلح العامل ، وإن كان العامل فى الحقيقة هو المتكلم ، أما مصطلح الرد الكوفى فمعناه أن التابع أيضاً يرجع إلى المتبوع فى الإعراب والاتصال الوظيفى فى التركيب ، ويسميه أيضاً الكوفيون المرودود .

١٤- التعليق : لغة : « امرأة معلقة ، لا ذات زوج ولا مطلقة ، وتقول : لو علقها لما علقها وعلق فلان أمره ، وأمره معلق إذا لم يصرمه ، ولم يتركه » .

وفى المعجم الوسيط : « المعلقة : المرأة التى لا يعاشرها زوجها ، ولا يطلقها ، وفى تنزيه العزيز : « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » (١) النساء/ ١٢٩ .

و « المعلق من الحديث ما حذف من مبدأ إسناده واحد أو أكثر ، فالتعليق يجر فى أول الإسناد ، وهو المعلق ، أو فى وسطه وهو المنقطع ، أو فى حسره وهو المرسل » (٢) .

والتعليق فى الاصطلاح النحوى يعنى أن الفعل معلق عن العمل فى مصدر . فهو لا يعمل فى لفظ معموله ، ويعمل فى المحل أى يكون معموله فى محل نصب .

وواضح مدى الارتباط بين المعنى اللغوى للتعليق ، والاصطلاح النحوى ، ويوضح ذلك الأشمونى فى قوله : « ووجه تسميته تعليقاً أن العامل ملغى فى اللفظ عامل فى المحل فهو عامل لا عامل ، فسمى معلقاً أخذاً من المرأة المعلقة التى لا مزوجة ولا مطلقة ، ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى اللقب لهذا المعنى » (٣) .

وفكرة النحاة فى تعليق الفعل ترتكز على ما يأتى :

(١) أساس البلاغة ، الرّمخسرى ، مادة (علق) ، المعجم الوسيط ، مادة (علق) .

(٢) التعريفات ، الجرجاني ، ص ١٥٩ .

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، ٢ : ص ٣٢ .

- ١ - أفعال الظن واليقين محل اتفاق بين النحاة في تعليلها عن العمل .
٢ - زاد بعض النحاة أفعالاً مثل : سأل ، نظر ، فكر ، استنبأ .
٣ - نظرة النحاة في التعليق اتجهت لجانبين : الجانب المعلق عن العمل ، وهو الأفعال المذكورة ، والجانب الثانى الأدوات المعلقة كاسم الاستفهام ، ولام الابتداء ، وحرف النفي ، ولعل فى قوله تعالى : « وما يدريك لعله يزكى » عبس/٣ ، وقد نبهوا على أن سبب التعليق أن هذه الأدوات لها الصدارة فى الكلام فى الأصل ، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها . وأخيراً نقول : إن مصطلح التعليق النحوى والحديثى يلاحظ فيهما تحقق المعنى اللغوى المعجمى .

١٥- العلة : لغة : « علل الشيء بين علته وأثبتته بالدليل ، والعلة : المرض الشاغل ، ومن كل شئ سببه »^(١) ، وعلل الكلمة فى اصطلاح الصرفيين : ذكر وجهها من الإعلال ، وأدخل عليها الإعلال ، وعند الفلاسفة : كل ما يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام غيره إليه فهو علة لذلك الأمر ، والأمر معلول له ، وهى علة فاعلية أو مادية أو صورية أو غائية ، وعند العروضيين التغيير اللاحق بالأسباب والأوتاد فى الأعراب والضروب خاصة ، لازمالها ، والتعليل عند أهل المناظرة تبين علة الشئ ، وما يستدل به من العلة على المعلول ، ويسمى برهاناً لمياً^(٢) ، وأعتقد أن العلة النحوية لا تخرج عن المقصود بالتعليل عند أهل المناظرة (علماء الكلام والفقهاء) .

وقد بدأ عبد الله بن أبى إسحاق بذلك المصطلح فى توجيه أبيات الفرزدق وتصحيحها تبعاً للقياس النحوى ، وفى ذلك تحكى الروايات وتؤكد على أنه : « أول من يعج النحو ، ومد القياس ، وشرح العلل »^(٣) .

أنشد الفرزدق يمدح يزيد بن عبد الملك :

مستقبلين شمال الشام تضرينا بحاصب كنديف القطن منشور
على عماثما تلقى وأرحلنا على زواحف تزجى مخهاريسر

(١) المعجم الوسيط ، مادة (علل) .

(٢) السابق ، مادة (علل) .

(٣) أنبئه الرواة ، القفطى ، ٢ : ١٠٥ .

فخطأه ، لأن قياس النحو هو الرفع فى (رير) ، وروى أن الفرزدق غيره ، فقال :
على زواحف نزجها محاسير ، بكسر الراء «(١)» ، واعتراض ابن أبى إسحاق علته القياس
النحوى المفتضى للابتداء والخبر ، لأن المعنى المقصود هو الإخبار بالفساد والهزال عن (مخ
الزواحف) ، وعلى هذا ، فالتعليل النحوى اتجه إلى الشكل والوظيفة والمعنى منذ عهده
الأولى .

كما خطأه فى قوله :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف

برفع (مجلف) ، وحقه عنده النصب على (مسحتا) «(٢)» .

واعترضه لأن القياس النحوى يقتضى العطف ، بيد أن النحاة خرجوا الرفع على
النحو التالى :

١ - الخليل بن أحمد ، قال : هو على المعنى ، أى لم يبق من المال إلا مسحتا ، لأن
معنى لم يدع ولم يبق واحد .

٢ - الرفع على الابتداء ، وخبره محذوف ، أى : أو مجلف كذلك ، ونسب للفراء .

٣ - العطف على (عض) ، أى : وعض زمان أو تجليف ، وهو مذهب أبى على
الفارسى .

٤ - (مجلف) خبر مبتدأ محذوف ، أى : أو هو مجلف ، ونسبه ابن السيد إلى جماعة
من البصريين ونسبه البغدادي إلى ثعلب فى أماليه «(٣)» .

ويقول ابن قتيبة : «رفع الفرزدق آخر البيت ضرورة ، وأتعب أهل الإعراب فى
طلب العلة ، فقالوا وأكثروا ، ولم يأتوا بشئ يرضى ، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر
أن كل ما أتوا به من العلل احتيال وتمويه «(٤)» .

(١) طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام الجهمى ، ص ١٦ .

(٢) السابق ، ص ١٦ .

(٣) خزنة الأدب ، السبغادى ، ٥ : ١٤٦ ، الخلل فى شرح أبيات الجمل ، ابن السيد ، ص ٢٨٢ ،
إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ، ابن السيد ص ٢٦٢ ، الشواهد النحوية فى شعر الفرزدق ، د .

فتحى على حساين ص ٤٩ ، ٥٠ .

(٤) الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، ١ : ص ٨٩ .

وابسن قتيبة قد ابتعد عن سبيل النحاة في تخريج البيت وخرجه على الضرورة الشعرية ، ومبرر ذلك هو أن ابن قتيبة لم يكن نحويًا ، ولهذا يطعن في علل النحاة ويصفها بالاحتياال والتمويه ، فقد كان لغويًا بلاغيًا مفسراً مؤرخاً ، والحق أن علل النحاة في الغالب كانت تنم عن نضج واكتمال الفكر العربي ، وكشفت عن الفهم العميق للعلاقات الكائنة بين المفردات في التراكيب ، وهي أيضاً يسرت للقدماء والمحدثين سبيل الوصول إلى فهم معانى النصوص .

ويقول الزمخشري عن بيت الفرزدق : « هذا بيت لا تزال الركب تصطك في تسوية إعرابه^(١) » ، أما عيسى بن عمر الثقفي فقد طعن على الشعر الجاهلي مع أن النحاة عدوه من المصادر الأساسية في تقعيد القواعد النحوية ، فقد خطأ النابغة في قوله :

فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناعق

إذ جعل القافية مرفوعة ، وحقها النصب على الحالية ، لأن المبتدأ قبلها تقدمه الخبر ، وهو الجار والمجرور ، وكان النابغة ألغاهما لتقدمهما ، وجعل ناقعاً الخبر^(٢) . والعلة النحوية التي نحن بصدد الحديث عنها كانت ومازالت من أسس الفكر النحوي لدى القدماء والمحدثين ، وجرى الفكر النحوي في مختلف عصوره باحثاً عن هذه العلل ، وإذا اعترفنا بأن المدرسة البصرية هي المؤسسة للنحو العربي ، والمدرسة الكوفية ساهمت في هذا البناء ، وأضافا إليه من تعليقات وقياسات واصطلاحات خاصة ، فإن الخليل بن أحمد كان أستاذاً لعلماء المدرستين ، وإليه يرجع الفضل في تأصيل العلل والقياسات ووضع المصطلحات ، وفي ذلك يقول الزبيدي : « استنبط من علل لنحو ما لم يستنبطه أحد ، وما لم يسبقه إلى مثله سابق^(٣) » .

ويوضح الخليل بن أحمد علل النحو بقوله : « إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي من أنه علة فإن كنت أصبت العلة فهو الذي التمس ، وإن سنع لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته للمعلول فليات بها^(٤) » .

(١) خزائن الأدب ، البغدادي ، ٥ : ص ١٤٥ .

(٢) الكتاب ، سيويه ، ١ : ص ٢٦١ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي ، ص ٤٧ .

(٤) الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، ص ٩٥ .

ونص الخليل الذى ذكره الزجاجى فى الايضاح يتضمن الآتى :

١ - العرب نطقت على السجية والفترة ، مع إدراكها لإعراب الكلام ومعناه ، وفى هذا رد على من زعم أن الحركات الإعرابية ليس لها مدلول ، وأنها لم تكن تحدد المعانى فى أذهان القدماء «^(١) .

٢ - علل النحاة اجتهادية ظنية .

٣ - فتح الخليل بن أحمد الباب للبحث عن العلة ، وهذا ما وجد فعلاً ، وسجلته كتب النحاة .

ومن العلل التى نقلت عن الخليل قوله فى الإعراب هو أصل فى الأسماء ، وأن البناء أصل فى الأفعال والحروف ، وأن الطرفين لا يخرجان عن هذا الأصل إلا لعدة ، أما الأسماء فإنها تبنى حين تعترضها علة شبهها بالحرف ، ويعرب الفعل حيث يشبه الاسم ، ... وقد ظلت الحروف مبنية لأن شيئاً منها لا يشبه الاسم «^(٢) .

والحق أن المتسبع لكتاب سيبويه يرى أن التعليل النحوى قد هيمن على الكتاب ، ويظهر ذلك فى قول سيبويه ، وسألته عن كذا لم كان كذا ؟ ، وقد نقل سيبويه أيضاً من تعليقات يونس بن حبيب ، والأخفش الأكبر الخطاب ، وابن أبى إسحاق الحضرمى ، وعيسى بن عمر الثقفى ، وهذا يدل على مدى اهتمام النحاة بالتعليل النحوى الذى كان ولا يزال أساس الدرس النحوى عند القدماء والمحدثين .

أقسام العلل النحوية :

قسم الزجاجى علل النحاة إلى علل تعليمية وقياسية وجدلية نظرية ، والأولى هى التى يتوصل بها إلى كلام العرب ، فمثلاً لما سمعنا مجئ (إن) متلوة بمنصوب علمنا أن (إن) تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، لأننا كذلك علمناه ونعلمه .

والثانية القياسية كأن يقال لم يجب أن تنصب الاسم ؟ فالجواب لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول فحملت عليه ، ... فالمنصوب بهامشبه بالمفعول لفظاً ، والمرفوع بهامشبه بالفاعل لفظاً ... ، وأما العلل الجدلية فهى أن تسأل : من أى جهة

(١) ذهب إلى هذا رأى الدكتور إبراهيم أنيس فى كتابه : من أسرار اللغة ، ص ١٤٢ .

(٢) الإيضاح فى علل النحو ، ص ٧٧ .

شابهت هذه الحروف الأفعال « وبأى الأفعال شبهتموها ؟ وما السبب في تشبيهها بالأفعال التي تقدم مفعولها على فاعلها... »^(١).

أثر علماء الكلام في التعليل النحوي :

ظهر تأثر النحاة بالمتكلمين ، وبخاصة نحاة البصرة ، فبالبصرة كانت تموج بالاعتزال ، ذلك المذهب الذي اعتمد على النزعة العقلانية ، وانعكس على البصريين في قياساتهم وتعليلاتهم ، وامتد هذا التأثير إلى المدرسة الكوفية ، وإن كان هذا التأثير ليبلغ درجة التأثير عند نحاة البصرة ، ذلك لأن المدرسة الكوفية اعتدت بالمسموع ، وقاست وعللت على شاهد واحد ، ولم تحكم العقل كما هو الحال عند البصريين ، ومن أدلة التأثير الكلامي على النحاة هذه النصوص ، يقول سيبويه : « واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو ، وهو من اسمه ، وذلك ؛ قولك : هذا زيد الطويل ، ويكون هو هو ، وليس من اسمه كقولك : هذا زيد ذاهباً »^(٢) ، وفي هذا النص يظهر أثر الفكر الاعتزالي في أن الصفات عين الذات «^(٣) . ويقول أيضاً : « المفعول الصحيح ما اخترعه فاعله ، وأخرجه من العدم إلى الوجود ، نحو : خلق الله الأشياء ، وما يفعله الإنسان من التعمود والقيام ، ولا يجوز أن يكون الفاعل في ذلك مفعولاً ، لأنه لا بد من أن يكون الفاعل موجوداً قبل وجود المفعول »^(٤) .

والمعنى الذي ذكره سيبويه أخذه بعض النحاة من بعده كالسيرافي ، والجرجاني ، يقول السيرافي : « ضربت ضرباً ، معناه أوقعت ضرباً ، وفعلت ضرباً كقولك : قتلت زيداً ، أعنى من جهة أنهما مفعولان ، وإن كان زيد موجوداً قبل قتلك إياه ، والضرب معدوماً قبل إيقاعك إياه »^(٥) .

ويقول عبد القاهر الجرجاني : « ألا ترى أنك إذا قلت : قمت قياماً ، كنت قد أخرجت القيام من العدم إلى الوجود ، وفعلته على الحقيقة ، وليس كذلك سائر

(١) الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٠ .

(٢) الكتاب ، ١ : ص ٢٧٦ .

(٣) شرح الأصول الخمسة ، القاضي عبد الجبار ، ص ٢٠٠ .

(٤) الكتاب ، ١ : ص ٢٨٥ .

(٥) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ١ : ص ٥٦ ، ٥٧ .

المفعولات ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيداً لم تكن قد أخرجت من العدم إلى الوجود شيئاً من زيد ، وإنما هو من خلق الله تعالى البتة ، وإنما أوقعت به أمراً^(١) .

فالمفعول به يختلف عن المفعول المطلق ، ومدار التفرقة على أن المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ، ثم أوقع الفاعل به فعلاً ، أما المفعول المطلق فخارج من العدم إلى الوجود .

ويعلق السيوطي على آراء البصريين في المفعول المطلق قائلاً : « ويحتمل أن يقال : إن كثيراً من النحاة معتزلة ، وعند المعتزلة المعدوم شيء . . . ويكون منهم من أطلق ذلك عن عمل واعتزال ، ومنهم من قال تقليداً ، وهكذا في (أوجد الله العالم) ونحوه من الألفاظ الدالة على إنشاء الذوات »^(٢) وهذا الإعراب جرى عليه ابن الحاجب في قوله تعالى (خلق الله السموات) فأعرب (السموات) مفعولاً مطلقاً^(٣) ، لأنها مخرجة من العدم إلى الوجود ، والمشهور عند النحاة القدماء والمحدثين هو المفعول به .

وقد كانت المصطلحات المعتزلية تدور في كتب النحاة ، ويظهر ذلك في كلام الرماني ومن تلك المصطلحات « المنزلة بين المنزلتين » ، ويعنى في اصطلاح المتكلمين أن مرتكب الكبيرة اسم بين اسمين ، وحكم بين حكمين^(٤) ، يقول الرماني : « هو منى فرسخان ، وهو منى عدوة الفرس ، ودعوة الرجل ، وهو منى يومان ، وهو منى قوت اليد ، بالرفع في جميع ذلك على تقدير أن الثاني هو الأول ، لأنها منزلة بين المنزلتين من القرب والبعد »^(٥) .

والحق أن ابن جنى اهتم بالبحث في طبيعة العلة النحوية ، وقارن بينها وبين العلة الكلامية والفقهية ، واستقر عنده أن العلة النحوية أقرب إلى العلة الكلامية من الفقهية ويعد ابن جنى بذلك سابقاً في مجال البحث عن طبيعة العلة النحوية ، حيث يقول : « اعلم أن علل النحويين ، وأعنى بذلك حداقهم المتقنين لا ألقافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقيين ، وذلك أنهم يحيلون على الحسن ، . . . وليس

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، ١ : ص ٥٨٠ .

(٢) الأشباه والنظائر ، السيوطي ، ٤ : ص ٩٢ .

(٣) شرح التصريح ، خالد الأزهرى ، ١ : ص ٨٠ .

(٤) شرح الأصول الخمسة ، القاضي عبد الجبار ، ص ١٢٣ .

(٥) الرماني النحوي ، مازن المبارك ، ص ٣٥٥ .

كذلك حديث علل الفقه^(١) ، ويدلل على ذلك في (باب ذكر علل العربية أكلامية أم فقهية) ، فيقول : « ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج ، وفرائض الطهور والصلاة ، والطلاق ، وغير ذلك إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ، ولا يعرف علة جعل الصلوات في اليوم واللييلة خمساً دون غيرها من العدد . . . وليس كذلك علل النحويين ، قال أبو إسحاق الزجاج في رفع الفاعل ونصب المفعول : إنما فعل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهل عكست الحال ، فكانت فرقا أيضاً ، قيل الذي فعلوه أحزم ، وذلك لأن الفاعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرتة ، وذلك ليقل في كلامهم ما يستقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون » .

ومن ذلك قولهم : إن ياء نحو ميزان ، وميعاد انقلبت عن واو ساكنة لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة ، وهذا أمر لا لبس في معرفته^(٢) .

ويطرح ابن جنى سؤالاً ويجب عليه مؤكداً على أن علل الفقه أخفض مرتبة من علل النحو ، قال : فلم جعلت علل الفقه أخفض مرتبة من علل النحو ؟ قيل له : ما كانت هذه حاله من علل الفقه فأمر لم يستفد من طريق الفقه ، ولا يخص حديث الفرض والشرع ، بل هو قائم في النفوس قبل ورود الشرع^(٣) ، ومثل ابن جنى للعلل النحوية اللاحقة بالعلل الكلامية في قوله : قلب الألف واواً لانضمام ما قبلها ، وياء لانكسار ما قبلها نحو : ضورب وقراطيس ، ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن ، وهذا عينه موجود في العلل الكلامية ، ألا ترى أنك تقول في إفساد اجتماع الحركة والسكون على المحل الواحد لو اجتمعنا لوجب أن يكون المحل الواحد ساكناً متحركاً في حال واحدة^(٤) .

ولما كنا بصدد الحديث عن العلة النحوية ، رأينا أنه لا بد من التعرض لآراء ابن مضاء القرطبي التي ساقها في كتابه (الرد على النحاة) ، فقد كان له آراء خاصة في العلل النحوية ، والعامل والقياس ، وإجماع النحاة ، وبابى النزاع والاشتغال .

(١) الخصائص ، ابن جنى ، ١ : ص ٤٨ .

(٢) السابق ، ١ : ص ٤٩ ، ٥٠ بتصرف .

(٣) السابق ، ١ : ص ٥٢ .

(٤) السابق ، ١ : ص ١٤٧ ، ١٥٠ .

رأى ابن مضاء في العلة النحوية :

يقول ابن مضاء : « وما يجب أن يستط من النحو العلل الثواني والثالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا : (قام زيد) لم رفع ؟ فقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع الفاعل ، فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ، ولا فرق بين ذلك ، وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لنقل حكمه إلى غيره ، فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه » (١) .

ويقسم ابن مضاء العلل الثواني إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي :

١ - المقطوع به : كل ساكنين التقياً في الوصل ، وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرك ، مثل قولنا : (أكريم القوم) ، ويقال : (مدً ، ومدً ، ومدً) ... فإن قيل : ولم لم يتركسا ساكنين ؟ ، فالجواب لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق ... وكذلك ميعاد وميزان ، وما أشبههما ، يقال : إن الأصل فيهما موعاد وميزان ، والدليل على ذلك أنهما من وعد ، ووزن ... (٢) .

٢ - ومثال غير البين منها قولهم : إن الفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع أعرب لشبهه بالاسم ، ويكتفى في ذلك بأن يقال : كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع ، ولم يتصل به ضمير جماعة النساء ولا النون الخفيفة ولا الشديدة إنه معرب » (٣) .

٣ - ومثال ماهو بين الفساد قول المبرد : إن نون جماعة المؤنث إنما حرك لأن ما قبله ساكن ، نحو : (ضربين ويضربين) ، وقال : لئلا تجتمع أربع حركات لأن الفعل والفاعل كالشئ الواحد ، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون ، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها ، فجعل العلة معلولة بما هي علة له ، وهذا بين الفساد » (٤) .

(١) الرد على النحاة ص ١٣٠ .

(٢) السابق ، ص ١٣٢ .

(٣) السابق ، ص ١٣٢ .

(٤) نفسه ، ص ١٣٧ .

التعليق على دعوة ابن مضاء :

يعد ابن مضاء أول من أفرد مصنفاً في مهاجمة النحاة وموقفهم من العلل النحوية ، وكان لذلك دافع قوى ، وهذا الدافع هو التأثير بالمذهب الظاهري ومحاولة تطبيقه على علم النحو العربي ، ويمكن أن نستنبط من دعوة ابن مضاء الفكر النحوي لديه على النحو التالي :

١ - سلك ابن مضاء سبيل المنهج الوصفي ، وذلك في تأكيده على السماع ، ورفضه للقياس والعلة ، وهذا يتفق مع المذهب الظاهري في الفقه^(١) ، ولذلك نراه يقر بالعلة القريبة من الفهم كالتحريك من أجل التقاء الساكنين ، وينكر العلة القياسية وعلة المشابهة ، والعلل الجدلية عامة .

٢ - ابن مضاء نقل كثيراً عن ابن جنى من كتابه الخصائص لكنه اقتضب من الآراء ما يخدم غرضه في الهجوم على علل النحاة ، فابن جنى لم يهاجم علل النحاة ، وما فعله هو وصف وتحليل وتمثيل للعلل النحوية ، وتأکید على أنها أعلى مرتبة من علل الفقهاء .

٣ - ابن مضاء متأثر بمنهج ابن جنى في الخصائص في محاولته عقد صلة بين الفقه والكلام والنحو ، وقد حاول أيضاً ابن مضاء أن يوظف تلك العلوم ليؤكد آراءه الخاصة .

٤ - ابن مضاء متأثر في دعوته بابن حزم الأندلسي الظاهري ، لكن ابن مضاء لم يتشدد تشدده ، فابن حزم رفض العلل النحوية عامة حيث يقول : « كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة ، وإنما اخت من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة »^(٢) .

٥ - اعترف ابن مضاء بالعلل النحوية البينة كالتحريك من أجل التقاء الساكنين ، والقلب للواو إلى الياء في ميعاد وميزان ، لأنها من وعد ، ووزن .

(١) يقول الشهرستاني : « ومن أصحاب الظاهر مثل أبي داود الأصفهاني وغيره من لم يجوز القياس والاجتهاد في الأحكام ، وقال : الأصول هي الكتاب والسنة والإجماع » الملل والنحل ، ١ : ٣٠٠٦ .

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ، ص ١١٥ .

٦ - ابن مضاء لم يسلم من التعليل الفلسفى . ومن ذلك قوله : «فما الذى ينصب إذن؟ ، وما الذى يضرر؟ ونسبة العمل إلى المعدوم محال»^(١) .

٧ - دعوة ابن مضاء لآقت اهتماماً من علمائنا المحدثين ، وبخاصة الأساتذة ذوو الاتجاه اللغوى ، ومعلوم أن المنهج الوصفى كان من سمات علماء اللغة القدماء والمحدثين .

١٦ - العمدة والفضلة : فى اللغة (العمدة بالضم ما يعتمد عليه ، والفضلة ، والفاضلة ، ما فضل من الشئ)^(٢) ، و « أنت عمدتنا الذى نعمده لحوائجنا . . . ، وفلان معمود أى مقصود ، وللرئيس فضول الغنائم ، وهى ما يفضل من القسمة . . . ، وأكل الطعام وأفضل منه إذا ترك منه شيئاً ، ورأيت صنفهم قد أفضل صنفنا أى زاد عليه ، وكان أكثر منه ، وأخذ حقه واستفضل ألفا إذا أخذه فاضلاً عن حقه »^(٣) .

وفى اصطلاح النحاة : « ما لا يصح حذفه من الكلام ، وهو خلاف الفضلة »^(٤) .
وبهذا فالارتباط بين المعنى اللغوى والاصطلاح النحوى واضح أشد الوضوح .

والحق أن استخدام النحاة لهذا الاصطلاح لم يكن فى مؤلفات القدماء ، وإن أشار إليه الفراء فى تفسيره لقراءة عبد الله بن مسعود «نعجة أنثى» ، قال : والعرب تؤكد التأنيث بأنثاء ، والتذكير بمثل ذلك فيكون كالفضل فى الكلام»^(٥) .

وقد تردد استخدام الاصطلاح منذ ابن مالك ، وكثر استخدامه فى شروح الألفية ، والحواشى على الشروح ، يقول ابن مالك :

الحال وصف فضلة منتصب مفهم فى حال كفردا أذهب

ويقول ابن الناظم : « وأما المرفوع فعمدة ، لا يجوز الاستغناء عنها » ، ويقول : « المفعول من غير باب (ظن) فضلة ، فحذفه جائز » ، و « الحال هو الوصف المذكور فضلة لبيان هيئة ماهوله » ، و « الفضلات ما يسمى بميزاً وتميزاً ومفسراً وتفسيراً »^(٦) .

(١) الرد على النحاة ، ص ٨١ .

(٢) مختار الصحاح ، أبو بكر الرازى ، مادة (ع . م . د) ، (ف ، ض ، ل) .

(٣) أساس البلاغة ، الزمخشري ، مادة (ع . م . د) ، (ف ، ض ، ل) .

(٤) المعجم الوسيط ، مادة (عمد) .

(٥) معانى القرآن ، الفراء ، ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٦) شرح ابن الناظم للألفية ، ص ٢٥٥ ، ٢٥٠ ، ٣١١ .

وقد أكثر ابن هشام من استخدام المصطلح (الفضلة) في شرح شذور الذهب ، وأطلقه على المفاعيل والحال ، والتمييز^(١) .

معايير التفرقة بين المصطلحين عند نحاة العرب :

لم يضع نحاة العربية فيما أظن إلا معيارين للتفرقة بين المصطلحين دارت عليهما مباحثهم النحوية ، وهما يتمثلان في جانبيين : أحدهما شكلي يراعى العلامة الإعرابية ، وثانيهما معنوي يراعى الاستغناء وعدمه ، ويتضح ذلك في أقوالهم : « الفاعل ، وحكمه الرفع لأنه عمدة ، والرفع إعراب العمدة » ، « وأما المرفوع فعمدة لا يجوز الاستغناء عنها » ، و « المفعول هو الأصل في النياية عن الفاعل ، فيما له من الأحكام كالرفع والعمدية » ، و « فلا يحذفون إلا في موضع النصب ، فالمفعول لا يحتاج إليه ، والفاعل لا بد منه » ، و « الفاعل كالجزء من الفعل ، لأن الفعل يفتقر إليه معنى واستعمالاً ، ما أحسن وأجمل زيداً ، تعمل الثانى فى الاسم الظاهر ، وتعمل الأول فى ضميره ، وتحذفه لأنه فضلة »^(٢) .

وسببويه يراعى الجانب الدلالى فى معمول ظن وأخواتها ، وخبر كان فهما بمثابة ما اصطلىح عليه بالعمدة ، حيث يقول : « أرى الله بشراً زيدا أياك ، المفعول هنا كالفاعل ، وفى باب كان وأخواتها »^(٣) ، والحق أن اسم إن وأخواتها وأخبارهن لم يرد فى نصوص النحاة لتحديد العمدة والفضلة منهما ، وإذا أخذنا بالجانب الدلالى ، فيكون كلاهما عمدة ، وبالجانب الشكلى تكون الأسماء فضلات ، والأخبار عمداً .

والرأى الراجح عندى هو أن يكونا عمدتين ، فهما ركنان أساسيان فى الإسناد لا يستغنى عنهما كما هو الحال فى المبتدأ والخبر .

(١) شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، ص ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٣١ ، ٢٣٩ .

(٢) حاشية الحضرى على شرح ابن عقيل ، ١ : ١٥٨ ، شرح الألفية ، ابن الناظم ، ص ٢٥٥ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية ، ٢ : ص ٦١ ، مجالس ثعلب ، ٢ : ص ٤٤٦ ، شرح الألفية ، ابن الناظم ، ص ٢١٩ ، شرح التصريح بمضمون التوضيح ، خالد الأزهرى ، ١ : ص ٣١٧ .

(٣) الكتاب ، سيبويه ، ١ : ص ٣٧ وما بعدها .

ملاحظات على مصطلح العمدة والفضلة :

١ - الفضلة تأتي لمعنى وفائدة ، وفى ذلك يقول البطليوسى : « النحويون لم يريدوا بقولهم : إن الحال فضلة فى الكلام أن الحال لا معنى لها ولا فائدة تحتها ، وإنما المراد بذلك شيان ، أحدهما : أن الحال حكمها أن تأتي بعد كلام لو سكت عليه المتكلم لاستقل بنفسه ، والثانى : أن الحال لا تستقل بنفسها ، ولا يسند إليها ، وإنما تكون أبداً تابعة لغيرها »^(١) . ويقول ابن يعيش : « لا بد لكل فعل من مفعول له ، سواء ذكرته أم لم تذكره ، إذ العاقل لا يفعل فعلاً إلا لغرض وعلّة »^(٢) .

٢ - نظرة سبويه توجهت لمعيار الحذف الاقتصارى ، فأجاز ذلك فى باب أعطى ، ومنعه فى باب ظن وأخواتها ، وخبر كان ، وعلى هذا فالنفايعيل فى باب أعطى بمثابة الفضل ، وفى باب ظن وخبر كان وأخواتها بمثابة العمدة .

٣ - الحذف الاقتصارى ، وهو الحذف للدليل يقره النحاة فى العمدة والفضلات .

٤ - الحذف الاقتصارى للعمدة غير جائز عند جمهور النحاة ، وأجازه بعضهم كالكسائى وهشام الضرير ، والسهلى وابن مضاء تمسكاً بقول علقمة بن عبدة :
تعفوق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب^(٣)

٥ - لم نجد تصريحاً لنحاة العرب فى نسب الجار والمجرور ، والمستثنى ، والفعل إلى مصطلح العمدة والفضلة ، ويمكن أن يقال بناء على معاييرهم : الفعل عمدة لا يستغنى عنه اقتصاراً ، ويمكن أن يحذف اختصاراً للدليل ، والمستثنى المنصوب فى الكلام التام المثبت فضلة لأنه منصوب ، ويمكن أن يستغنى عنه اختصاراً ، وللمستثنى فى الاستثناء المفرغ إذا كان مرفوعاً فهو عمدة ، وإذا كان مجروراً فهو فضلة ، وفى الكلام التام المنفى يكون المستثنى منصوباً فهو فضلة ، أيضاً نقول : الجار والمجرور فضلة ، وهذا واضح .

٦ - وجد عند علماء اللغة الغربيين ما يشبه العمدة والفضلة عند نحاة العرب ، وذلك فيما يسمى بالعناصر الأساسية وغير الأساسية ، فقد قسم Tesiniere الأفعال إلى

(١) إصلاح الخلل الواقع فى الجملة ، ابن السيد البطليوسى ، ص ١١٦ .

(٢) شرح المنفصل ، ابن يعيش ، ٢ : ص ٥٣ .

(٣) شرح التصريح بمضمون التوضيح ، ١ : ص ٣٢١ ، الرد على النحاة ، ابن مضاء ، ص ٩٥ .

أربعة أقسام :

- أقسام بلا عناصر أساسية ، وهي التي تشير إلى حدث عرضي كأفعال الطقس كما في اللاتينية Pluit . وفي الألمانية esregnet (تمطر) .
- أفعال ذات عنصر أساسي واحد (الفعل اللازم في العربية) .
- أفعال ذات عنصرين أساسيين (الفعل المتعدى لمفعول واحد) .
- أفعال ذات عنصر أساسية ثلاثة (الفعل المتعدى لمفعولين)^(١) .

وفي اللغات ذات النظم الهابط يبي العنصر غير الأساسي الفعل كما في الفرنسية ، يتحدث دائم il est toujours ، وفي اللغات ذات النظام الصاعد يقع قبل الفعل كما في الإنجليزية He always talks^(٢) ، ويرى Tesiniere أن اللغات التي تستخدم الحالات العرابية - من أتعرف منها على العناصر الأساسية ، أما التي تستخدم للإشارة إليها حروفاً - فإنها تقع لصيقة من العناصر غير الأساسية ، كما في الفرنسية ، أعطى الفريد الكتاب لشارلي : Alfred donne le livre a´charles ، وعلى النقيض من ذلك ، فإن عناصر جملة محددة ثبت أنها غير أساسية تقع لصيقة من الأساسية ، كما في الفرنسية ، يدل الفريد الصديري : Alfred change de veste (deveste) عنصر غير أساسي يشير إلى حال من الأحوال التي تصاحب حركة التغيير ، ويرى Tesiniere استخلاصاً مما سبق أن العناصر التي تقع في حالة الجر (dative) كما في اللاتينية ، والمشار إليها بحرف (á) كما في الفرنسية هي عناصر أساسية ثالثة ، أما العناصر التي تقع في حالة الإضافة (genitiv) كما في اللاتينية ، والمشار إليها بالحرف (de) كما في الفرنسية هي عناصر أساسية .

ويمكن أن نستخلص آراء Tesiniere على النحو التالي :

- ١ - الفعل عنده هو محور التمرکز في الجملة .
- ٢ - تقسيم العناصر إلى أساسية وغير أساسية اعتمد على الجانب الشكلي في التركيب .
- ٣ - الموقعية يعتمد عليها في تحديد العناصر الأساسية وغير الأساسية .
- ٤ - الفعل والفاعل والمفاعيل ، والواقع في حالة الجر عناصر أساسية ، لكن الأحوال ، والظروف ، والواقع في حالة الإضافة هي عنصر غير أساسية .

Tesiniere, Grundzüge, 97.

(١) نظرية التبعية في التحليل النحوي ، ص ١٢٢ ،

Tesiniere, Grundzüge, 111, 112, 116.

(٢) السابق ، ص ١٣١-١٣٣ ،

ويرى Heringer أن اختبار الحذف يمكن أن يوضح هذه الإشكالية من وجهة نظر تركيبية فيان قلنا : يعيش هانز في هامبورج ، ويعرف هانز صديقه ، فأى سبب يجعل الموقع الذي تحتله شبه الجملة (ظرف مكان في النحو التقليدي) ، وعنصر غير أساسى لدى تينير . . . إن اختبار الحذف يؤدي في كلتا الحالتين إلى تراكيب غير نحوية : يعيش هانز ، يعرف هانز ، ويرى أنه يوجد بين الجزء الفعلى وعناصر الجملة فى كلتا الحالتين تبعية متبادلة (توزيعة) أى أن كل العناصر ضرورية بنفس القدر اللازم لبناء الصحة النحوية للجملة»^(١) .

ويرى هليج/شنگل أنه لحل هذه المشكلة تقسم المكملات إلى مكملات إجبارية ومكملات اختيارية ، وتعد المكملات الاختيارية خلافاً للمكملات الإجبارية ممكنة الحذف ، ويبين ذلك من خلال الأمثلة : هانز يعرف أصدقاءه ، فعنصر الجملة (أصدقاءه) مفعول مباشر ممكن الحذف ، ومن ثم فهو يعد مكماً إجبارياً ، وخلافاً لذى يرى فى (هانز يحب أصدقاءه) أن عنصر الجملة أصدقاءه مفعول مباشر ممكن الحذف ، حيث إن جملة (يحب هانز) جملة نحوية) غير أنه ينص عليه فى خطة مواقع الفعل ، ومن ثم يعد مكماً اختيارياً ، وليس عنصراً غير أساسى حراً»^(٢) .

ملاحظات على آراء علماء اللغة الغربيين :

١ - معايير علماء اللغة الغربيين تشبه معايير نحاة العرب فى الحديث عن العمدة والفضلة فى أن الفضلة يجوز حذفها ، والعمدة لا يحذف ، فمعيار الحذف والاستغناء موجود عند الفريقين .

٢ - التركيب من حيث الشكل والدلالة من المعايير الهامة عند الفريقين .

٣ - مفهوم علماء اللغة الغربيين للعناصر الأساسية وغير الأساسية يختلف عنه عند نحاة العرب فى أن نحاة العرب جعلوا المفاعيل فضلات أى غير أساسية ، والمفاعيل عندهم عناصر أساسية والواقع فى حالة الجر يعتبر فضلة عند نحاة العرب ، وعنصراً

(١) نظرية التبعية ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ ، Heringer, Einige Ergebnisse und probleme der Dependenz grammatik, 5, 79.

(٢) عناصر النظرية النحوية فى كتاب سيويه، د. سعيد بحيرى ، ص ٢٢ ، ٢٣ ، Helbig / schenkel, wörterbuch zur valenz, 1973, S. 33 f.f.

أساسياً عند الغربيين من علماء اللغة ، والحال فى مفهوم نحاة العرب فضلة ، والحال فى مفهوم علماء اللغة الغربيين عنصر غير أساسى .

٤ - معيار الإعراب والموقعية يمكن أن يميزا بين العمدة والفضلة ، ويقابل ذلك الموقعية فقط عند الغربيين .

٥ - معايير الفصل بين العمدة والفضلة أو العنصر الأساسى وغير الأساسى أو المكمل الإجبارى والاختيارى غير كافية ، وغير ضابطة لهذه المصطلحات .

١٧- العامل : لغة : (عمل عملأ : فعل فعلاً عن قصد . . . و (العمل) من يعمل فى مهنة أو صنعة ، وفى النحو : ما يقتضى أثراً إعرابياً فى الكلم) ^(١) .

والحق أن نظرية العامل قد شغلت فكر النحاة قديماً وحديثاً ، وهى من أهم الأسس التى تميز النحو العربى ، ونشأتها كانت مع نشأته ، والحق أيضاً أن العامل النحوى نشأ مع الأسس الأخرى : وهى العلة والقياس ، والأصل والفرع .

ولست بصدد الحديث عن تتبع نظرية العامل فى الدرس القديم والحديث ، فهذا يحتاج منا إلى بحوث مستقلة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الباحثين تناولوا هذه النظرية ، وأفاضوا فى الحديث عنها ما بين مؤيد ومعارض .

والعامل فى النحو العربى يتوجه إلى المعرب أما المبني فلا يتجه إليه العامل مباشرة بل يكون فى محل كذا أو موضع كذا من الإعراب .

وأقسامه : العامل القياسى ، وهو ما صح أن يقال فيه كل ما كان زائداً فإنه يعمل كذا، كقولنا : غلام زيد ، لما رأيت أثر الأول فى الثانى ، والعامل السماعى : هو ما صح أن يقال فيه هذا يعمل كذا ، وهذا يعمل كذا ، وليس لك أن تتجاوز ، كقولنا إن الباء تجر ، ولم تجزم ، والعامل المعنوى : وهو الذى لا يكون للسان فيه حظ ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب ^(٢) ، وسأقتصر على رأيين للعلماء فى نظرية العامل ، أولهما : رأى ابن جنى ، والثانى : رأى ابن مضاء ، وذلك لأن ابن جنى كان قد صاغ آراءه النحوية بمقارنتها بالآراء الكلامية والفقهاء ، وطبق أيضاً ذلك على النحو العربى ، ولذا فابن مضاء

(١) المعجم الوسيط ، مادة (عمل) .

(٢) التعريفات ، الجرجاني ، ص ١٢٧ .

نراه يعتمد اعتماداً كبيراً في بناء آرائه على فكر ابن جنى في الخصائص ، لكنه وجه هذه الآراء إلى الذي يؤكد دعوته ، ورأى ابن جنى في نظرية العامل : يؤكد أنه قد فهم قصد نحاة العربية من قولهم العامل ، ويوضح ذلك قوله : « وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي سبباً عن لفظ يصحبه ، كمررت بزيد ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ ، ورفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول ، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره »^(١) .

ابن مضاء ونظرية العامل :

يمكن أن نلخص فكر ابن مضاء تجاه العامل النحوي في النقاط التالية :

١ - العامل لا يحدث الإعراب عند ابن مضاء ، فهو ينكر العامل الإعرابي إنكاراً تاماً . فقد أنكر العامل المعنوي في قوله : « وأما العوامل المعنوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا طبع »^(٢) ، وأنكر العوامل اللفظية فقال : « وأما القول بأن الألفاظ هي العاملة فباطل عقلاً وشرعاً ، لأن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، والإعراب يحدث بعد عدم وجود الفاعل أو العامل فلا ينصب زيدا بعد (إن) إلا بعد عدم (إن) »^(٣) .

٢ - اعترض ابن مضاء على تقدير العوامل المحذوفة ، في مسائل الاشتغال فقال : « والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه بل هو تام دونه ، وإن ظهر كان عيباً ، كقولك : أزيد ضربته ، والثالث : فهو مضمّر إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه من قبل إظهاره ، كقولنا : ياعبد الله وسائر المناديات المضافة والنكرات ، وعندهم المنادى منصوب بفعل مضمّر تقديره أذعو أو أنادي ، وإذا ظهر تغير المعنى وصار النداء خيراً » وارتضى ابن مضاء المحذوف الذي لا يتم الكلام إلا به وقد حذف لعلم المخاطب به ومثل له بقوله تعالى : « ناقة الله وسقياها » الشمس/ ١٣ ، وضرب له أمثلة أخرى ثم قال ، والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين كثيرة جداً »^(٤) .

(٢) الرد على النحاة ، ص ٧٨ .

(١) الخصائص ، ١ : ص ١١٥ .

(٤) السابق ، ص ٧٩ ، ٨٠ بتصرف .

(٣) السابق ، ص ٨٧ .

٣ - فكرة ابن مضاء في العامل النحوي نبعت من تأثره بمذهب الظاهرية الذي شاع في الأندلس على يد ابن حزم الأندلسي .

٤ - ارتضى ابن مضاء بقول ابن جنى العامل هو المتكلم ، ووافقه في ذلك .

٥ - دعوة ابن مضاء فتحت الباب للباحثين المحدثين ، مثل الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي هاجم النحو العربي وفكرة العامل في كتابه : « إحياء النحو » ، وأستاذنا الفاضل الدكتور : تمام حسان في كتابية : « اللغة العربية معناها ومبناها » ، « مناهج البحث في اللغة » .

والحق أن نظرية العامل قد ساعدت في التحليل النحوي للتراكيب ، وساعدت أيضاً في فهم العلاقات الكائنة بين مفردات التركيب ، والتوصل إلى معرفة أصل التركيب ، من حيث التقديم والتأخير ، والحذف والذكر والإضمار ، وعناصر التركيب ، والرأى عندي أنها نظرية فطرية نبعت من استقراء كلام العرب ، وفي الغالب منه لا تتخلف العلامات الإعرابية فمثلاً مع جملة كان وضع الاسم كذا ، والخبر كذا ، وفي الجملة الفعلية . . . ، وهذا يدل على أن نظرية العامل في الأصل نبعت من الفكر الوصفي للغة ، ثم اتخذت الفكر المعيارى منهجاً لتقنين وتقعيد هذا المستقرى ، وبالإضافة إلى ذلك وبما يؤكد أهمية هذه النظرية في الدرس النحوى وجود ما يشبه المصطلحات والتحليلات عند أصحاب الاتجاه التحويلي في اللغة والنحو ، ونظرية النحو التحويلي هي أحدث النظريات كما هو معروف .

١٨- الفعل : في الاصطلاح : « ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وفي اللغة نفس الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما »^(١) .

ويقول صاحب التعريفات : « هو الهيئة العارضة للمؤثر فى غيره بسبب التأثير أو لا كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعاً ، والفعل العلاجى : ما يحتاج دونه إلى تحريك عضو كالضرب والشتم ، والفعل غير العلاجى ، مالا يحتاج إليه كالعلم والظن ، والفعل الاصطلاحى : هو لفظ ضرب القائم بالتلفظ ، والفعل الحقيقى هو المصدر كالضرب مثلاً »^(٢) .

(١) شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، ص ١٧ .

(٢) التعريفات ، الجرجانى ، ص ١٤٧ .

الفعل بين الاصطلاح واللغة عند نحاة العرب :

الحق أن سيبويه وجمهور النحاة قد قصدوا بالنعل (الفعل الاصطلاحى لا الحقيقى) ، والفعل الحقيقى هو الدال على الحدث جاريًا مع المعنى اللغوى لسفعل ، والفعل عند سيبويه والجمهور يدل على زمن وحدث ، وقسمها سيبويه إلى : ما مضى ولما يكون ولم يقع ، ولما هو كائن لم ينقطع^(١) أى ماض ، ومستقبل ، وحاضر .

لكن الفراء ومن وافقه من الكوفيين أطلقوا مصطلح الفعل على المصدر ، والمصدر هو الفعل الحقيقى لأنه الحدث ، وعلى هذا فالفراء راعى فى الاصطلاح المعنى المعجمى ، ويبدو ذلك فى قوله : العرب تضيف أفعالها إلى أنفسها ، وإلى ما أوقعت عليه ، فيقولون : قد ندمت على ضربى إياك ، ويقول : « بشق الأنفس » أكثر القراء على كسر الشين ، ومعناها إلا بجهد الأنفس ، وكأنه اسم ، وكان الشق فعل ، وقوله تعالى : « فما كان دعواهم إلا أن قالوا « الأعراف/ ٥ ، أن إذا كان معها فعل تجعل مرفوعة والفعل منصوباً »^(٢) .

بيد أن الفراء تعدى الفعل الحقيقى (المصدر) ، وأطلق مصطلح الفعل على اسم الفاعل حيث يقول : « فهل يجوز أن تقول : كان أخوك القاتل ، فترفع لأن الفعل معرفة والاسم معرفة »^(٣) .

وجرى على ذلك الكوفيون ، ومن ذلك قول ثعلب فى قول الشاعر :

هم القائلون الخير والفاعلونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

والفاعلونه ، فبنى على الاستقبال ، والذين يفعلونه ، فأدخل التنوين على الفعل^(٤) . وعلى هذا فالفراء أطلق على اسم الفاعل اصطلاح الفعل ، وهو ليس بالفعل الحقيقى .

١٩- القياس :

القياس فى اللغة عبارة عن التقدير ، يقال : قست النعل بالنعل إذا قدرته وسويته ،

(١) الكتاب ، ١ : ص ٢ .

(٢) معانى القرآن ، الفراء ، ص ١٤٣ .

(٣) السابق ، ص ٩٠ .

(٤) مجالس ثعلب ، ١ : ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره ، وفى الشريعة عبارة عن المعنى المستنبط من النص لتعدية الحكم من المنصوص عليه إلى غيره ، وهو الجمع بين الأصل والفرع فى الحكم^(١) .

وعرفه ابن الأنبارى فقال : « القياس فى عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع ، وهذه الحدود كلها متقاربة »^(٢) .

وإذا كنا نريد أن نوضح الصلة بين القياس النحوى والفقهى والكلامى فلا بد من أن تعرض للقياس عند علماء الكلام والفقه والنحو على النحو التالى :

(١) القياس عند علماء الكلام :

القياس يعتمد على العقل فهو حجة عقلية ، ولكن لا بد من أن يرجع إلى الأصول أى المسموع لبناء الحكم ، ومصطلح القياس عند المتكلمين يقابله المصطلحات : الشرع ، خير ، السمع ، السماع ، النقل ، العلم ، الرواية .

موقف علماء الكلام من القياس والسمع :

أهل السنة قدموا السماع على القياس ، « فالعلم عندهم أفضل من العقل ، وعقل الأولياء لا يكون كعقل الأنبياء ، وعقل الأنبياء لا يكون كعقل نبينا محمد ﷺ بخلاف ما قالت المعتزلة الناس فى العقل كلهم سواء »^(٣) .

المعتزلة وهم أرباب الكلام ، وأصحاب الجدل والتمييز والنظر والاستنباط ، والحجج على من خالفهم ، والمفرقون بين علم السمع وعلم العقل^(٤) .

و « المعتزلة الغلاة فى نفى الصفات الإلهية القائلين بالعدل والتوحيد ، وأن المعارف كلها عقلية حصولاً ووجوباً قبل الشرع وبعده »^(٥) .

(١) التعريفات ، الجرجانى ، ص ١٥٩ .

(٢) لمع الأدلة ، ابن الأنبارى ، ص ٩٣ .

(٣) بحر الكلام بمجموعة الرسائل ، أبو المعين النسقى ، ص ٦٢٥ .

(٤) التنبيه فى الرد على أهل الأهواء والبدع ، الملطى ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

(٥) الخطط ، المقرئى ، ٤ : ١٦٤ .

ومجمل القول في آراء المعتزلة هو أنهم يقدمون القياس على السماع ، يقول النظام في استدلاله على صحة إمامة أبي بكر رضي الله عنه بالقياس والخبر : « أما القياس : فإنه لما وجد أن الإنسان لا يعتمد إلى الذل لرجل ولا يتابعه إلا من ثلاثة طرق : إما أن يكون له عشيرة تعينه على استعباد الناس ، ورجل عنده مال فيندل الناس لماله ، أو دين برز فيه على الناس ، فلما وجدنا أبا بكر أقلهم عشيرة ، وأفقرهم علمنا أنه قدم للدين ، وأما الخبر فاجتماع الناس عليه ، ورضاهم بإمامته ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لم يكن الله تبارك وتعالى ليجمع أمتي على ضلالة »^(١) ، أما الحشوية والظاهرية فقد ابتعدوا تماماً عن طريقي أهل السنة والمعتزلة ، فالحشوية قالوا : إن طريق معرفة وجود الله هو السمع لا العقل ، أي الإيمان بوجوده الذي كلف الناس التصديق به يكفي أن يتلقى من صاحب الشرع «^(٢) .

والظاهرية تمسكوا بظاهر النصوص ، ووقفوا ضد المعتزلة في اتجاههم العقلي ، ومن أصحاب الظاهر مثل داود الأصفهاني وغيره من لم يجوز القياس والاجتهاد في الأحكام ، وقال الأصول هي الكتاب والسنة والإجماع «^(٣) .

(ب) القياس عند الفقهاء :

الفقهاء والمتكلمون الذين خاضوا في مسائل الفقه لهم آراء في القياس والسماع ، أما السماع أو الخبر فعندهم إما أن يكون متواتراً أو يكون خبر آحاد ، والمتواتر أجمعوا على الأخذ به إلا أنهم وضعوا شروطاً للراوى كما يقول الشيرازي : « ولا يقع علم الضروري بالتواتر إلا بثلاث شرائط ، إحداها أن يكون المخبرون عددهم لا يصح منهم التواطء على الكذب وأن يستوى طرفاه ووسطه ، فيروى هذا العدد عن مثله إلى أن يتصل بالمخبر عنه ، وأن يكون الخبر في الأصل عن مشاهدة أو سماع »^(٤) .

أما خبر الآحاد ، وهو ما تحط عن درجة التواتر ، وهو ضربان : مسند ومرسل ، فأما المسند فضربان : أحدهما يوجب العلم به ، وهو على أوجه منها خبر الله عز وجل ، وخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومنها خبر الواحد الذي تلقته الأمة بالقبول ، والثاني يوجب

(١) بحر الكلام بمجموعة الرسائل ، أبو المعين النسفي ، ص ٦٢٥ .

(٢) الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة ، ابن رشد ، ص ٣١ .

(٣) الملل والنحل ، ١ : ٣٠٦ ، علم الكلام وبعض مشكلاته ، ص ١٥٨ .

(٤) اللمع في أصول الفقه ، ص ٣٩ .

العمل ولا يوجب العمل مثل الأخبار المروية فى السنن والصحاح ، وقال بعض أهل العلم توجب العلم ، والمرسل ما انقطع إسناده ، وهو إما أن يكون من مراسيل الصحابة فيجب العمل به ، وإن كان من مراسيل غيرهم نظرت ، فإن كان من مراسيل سعيد بن المسيب وهو تابعى ، فقال مالك وأبو حنيفة رضى الله عنهما يعمل به كالمسند ، وقال الشافعى رضي الله عنه مراسيله عندنا حسن ^(١) .

إذن قد تبين لنا شروط المسموع من الآراء السابقة ، وأهم هذه الشروط هو صدق الراوى وعدالته وقوة حفظه ، واتصال السند ، ولعلنا نلاحظ هذا المنهج فى الدرس النحوى حيث إن النحاة قد حددوا للاستشهاد النحوى زماناً ومكاناً ، ولذا نراهم لا يحتجون بشعر المولدين ، أما التواتر الذى تكلم فيه الفقهاء فهذا واضح فى مدرسة البصرة التى تعتمد على كثرة المسموع من كلام العرب ، أما أخبار الآحاد والأخذ بها فى بناء الأحكام الفقهية فهو موجود فى منهج المدرسة الكوفية التى قاست على الشواهد القليلة ، ولو شاهدا واحداً . أليس فى ذلك تأثر وتأثير بين علماء الفقه والنحو ؟

أقسام القياس الفقهى :

ينقسم القياس الفقهى إلى ثلاثة أقسام ^(٢) ، وهى :

١ - قياس العلة : وهو أن يرد الفرع إلى الأصل بالبينة التى علق الحكم عليها فى الشرع ، وينقسم إلى جلى وخفى ، والجلى ما لا يحتمل إلا معنى واحداً ، وهو أنواع بعضها أجلى من بعض ، فأجلاها ما صرح فيه بلفظ التعليل كقوله تعالى : « كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم » الحشر/٧ ، ويليه ما دل على التنبه كقوله تعالى : « فلا تقل لهما أف » ، فنبه على أن الضرب أولى بالمنع ، وأما الخفى فهو ما كان محتملاً مثل الطعم فى الربا ، إنه علم من نهيه ﷺ فى قوله : « لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا مثلاً بمثل » .

٢ - قياس الدلالة : وهو أن ترد الفرع إلى الأصل بمعنى غير المعنى الذى علق عليه الحكم فى الشرع ، إلا أنه يدل على وجود علة الشرع ، وذلك مثل أن يستدل على منع

(١) للمع فى أصول الفقه ، ص ٤٠ ، ٤١ .

(٢) السابق ، ص ٥٥ ، ٥٦ بتصرف .

وجوب سجود التلاوة بجواز فعلها على الراحلة ، فإن جوازه على الراحلة من أحكام النوافل .

٣ - قياس الشبهه : وهو أن تحمل فرعاً على الأصل بضرب من الشبهه كالوضوء يشبهه التيمم فى إيجاب السنية من جهة أنه طهارة من حدث ، ويشبهه إزالة النجاسة فى أنه طهارة بمناع فيلحق بما هو أشبهه به .

القياس والسماع عند النحاة :

الحق أن النحاة قد قدموا السماع على القياس سواء فى ذلك البصريون والكوفيون والبغداديون والمتأخرون ، وهذه نصوص تؤكد هذا القول ، يقول المبرد : « فعال فى الأمر عن الثلاثى مسموع ، فلا يقال : قوام ، إذ ليس لأحد أن يبتدع فى صيغة لم يقلها العرب ، وليس لنا فى أبنية المبالغة أن نقيس ، فلا نقول فى شاكر وغافر شكير وغفير »^(١).

ويقول أبو على الفارسي : « فإذا ورد السماع بشئ لم يبق غرض مطلوب ، وعدل عن القياس إلى السماع »^(٢) . وابن جنى يؤكد هذا فى قوله : « اعلم أنك إذا أدرك القياس إلى شئ ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشئ آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه ، فإذا سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير تستعمل أيهما شئت »^(٣) .

والقياس فى النحو العربى أداة فى بناء الأحكام النحوية ، ووسيلة لمعرفة وجوه الإعراب ، وبناء الجملة فى تقديمها وتأخيرها وحذف أركانها . وعلى هذا فهو عماد النحو العربى ، وقد استخدمه النحاة جميعهم مع اختلاف مدارسهم ومذاهبهم النحوية ، لكن النحاة قد وضعوا ضوابط لهذا القياس وذلك على النحو التالى :

- القياس على الكثير المطرد من كلام العرب ، ويتفق عليه النحاة ، ويمثله قول أبى عمرو بن العلاء : « أعمل على الأكثر وأسمى ما خالفنى لغات »^(٤) .
- القياس على الشاذ منعه نحاة البصرة ، وفى ذلك يقول المبرد : « إذا جعلت النوادر

(١) شرح الرضى على الكافية ، ٢ : ص ٧٢ .

(٢) المنصف ، ابن جنى ، ١ : ص ٢٧٩ .

(٣) الخصائص ، ١ : ص ١٣٧ .

(٤) وفيات الأعيان ، ابن خلكان ، ٣ : ١٣٨ .

والشواذ غرضك ، واعتمدت عليها فى مقاييسك كثرت زلتك»^(١) ، ويقول ابن السراج : « اعلم أنه ربما شذ شئ من يابه ، فينبغى أن تعلم أن القياس إذا اطرده فى جميع الباب لم يعن بالحرف الذى يشذ عنه . . . وليس البيت الشاذ الكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه فى كلام ولا نحو ولا فقه»^(٢) .

أما الكوفيون : « فإذا سمعوا بيتاً فى شعر ونادر كلام جعلوه باباً»^(٣) ، وأن مذهبهـم « لواؤه بيد السماع ، لا يخفر له ذمة ، ولا ينقض له عهداً ، ويهون على الكوفى نقض ض أصل من أصوله ، ونسف قاعدة من قواعده ولا يهون عليه طرح المسموع»^(٤) .

- القياس يتوقف فيه على ماهو مسموع ، وفى ذلك يقول السيرافى : « ألا ترى أنا لا نقول قياساً على « لم يك » فى معنى « لم يكن » لم يَصْ ، ولم يَهْ ، لكثرة لم يكن»^(٥) .

التعليق على القياس النحوى :

يتضح لنا من العرض السابق أن القياس النحوى متأثر بالقياس الكلامى والفقهى فى مناهج البحث ، ولذلك نرى النحاة قد عرضوا للسماع والقياس وأيهما مقدم على الآخر ، والأصول التى يعتمد عليها القياس النحوى ، كالقرآن الكريم والشعر العربى والحديث النبوى الشريف ، وأمثال العرب . . . ، وقياس علماء الكلام والفقهاء على الأصول : الكتاب والسنة والإجماع ، والحديث عن المتواتر يشبه المطرد ، وأخبار الأحاد يشبه الشاذ عند النحاة وهما عكس المتواتر والمطرد .

القياس النحوى متفق عليه ، ويؤكد هذا ابن الأثيرى بقوله : « أعلم أن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل فى حده : علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو»^(٦) .

(١) الأشباه والنظائر ، السيوطى ، ٤٩ : ٣ .

(٢) الزهر ، السيوطى ، ١ : ٢٣٢ .

(٣) همع الهوامع ، السيوطى ، ١ : ٤٥ ، الاقتراح ، السيوطى ، ص ٨٤ .

(٤) نظرة فى النحو ، طه الراوى ، م ١٤ ، ج ٩ ، ١٠ ، ص ٣١٩ .

(٥) شرح كتاب سيبويه ، السيرافى ، ١ : ص ٩٣ .

(٦) الاقتراح ، السيوطى ، ص ٩٥ .

أما القياس فى اللغة فمختلف فيه ، وفى ذلك يقول الشيرازى : « وأما القياس مثل تسمية اللواط زنا قياساً على وطء النساء ، وتسمية النبيذ خمراً قياساً على عصير العنب ، فمنهم من قال بجواز إثباته بالقياس ، وهو قول أبى العباس ، وأبى على بن أبى هريرة ، ومنهم من قال لا يجوز ذلك »^(١) .

والسيوطى عرض لهذا البحث فى المزهرة وأفاض فى النقل عن العلماء ، واختار عدم جواز القياس فى اللغة ، يقول السيوطى : « المعنى فى القياس الشرعى مطرد ، وفى القياس اللغوى غير مطرد ، فإن البنج لا يسمى خمراً ، وإن كان يخامر العقل ، والدار لا تسمى قارورة ، وإن كانت الأشياء تستقر فيها . . . فليس القياس الشرعى كالقياس اللغوى ، وإن تمسكوا بأن القياس يجرى فى المصادر نحو : ضرب يضرب ضرباً ، وأكل يأكل أكلاً فلم نسلم أن اللغة تثبت بالقياس ، وإنما تثبت بالنقل عن العرب »^(٢) .

المستعمل لدى النحاة قياس العلة لوجود العلة فى الأصل والفرع ، وقياس الشبه لوجود المشابهة فى الأصل والفرع ، ولهذين القياسين أمثلة عديدة حفلت بها كتب النحاة ، ومن الأول : جمهور البصريين يمنعون تقديم خبر ليس عليها قياساً على عسى ، والجامع بينهما الجمود^(٣) . ومن الثانى : بناء الاسم قياساً على بناء الحرف لوجود المشابهة بينهما كالشبه الاستعمالى والافتقارى والمعنوى واللفظى . وإعمال إن وأخواتها عمل المتعدى من الأفعال لمشابهة الحروف للماضى فى عدة الحروف .

اصطلاحات النحاة فى حديثهم عن السماع والقياس وردت متنوعة ، وهى : المطرد ، الأصل ، الباب ، الغالب ، الكثير ، الأكثر ، والنادر ، الشاذ ، والضرورة ، والقليل ، وأقل من القليل ، وقد حفلت كتب النحاة بهذه المصطلحات وبخاصة شروح الألفية ، وقد عرف ابن هشام بعضاً منها فقال : « المطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل القليل »^(٤) . ومهما يكن من أمر فالقياس على المطرد لا خلاف فيه ، وكذا الأصل والباب فأظن أنهما مرادفان للمطرد ، والخلاف واقع فى الغالب والكثير والأكثر ، والنادر ، والشاذ ، والقليل ، وأقل من القليل ، ولذلك يقول الشيخ خالد الأزهرى فى قول ابن مالك :

(١) اللمع فى أصول الفقه ، ص ٦ .

(٢) المزهرة ، ١ : ص ٦٢ .

(٣) شرح التصريح ، خالد الأزهرى ، ١ : ص ١٨٨ .

(٤) المزهرة ، السيوطى ، ١ : ص ٢٣٤ .

ونعتوا بمصدر كثيراً فالتزموا الأفراد والتذكيراً

وهو كثير ، ومع كثرته يقتصر فيه على السماع»^(١) .

ويقول أيضاً فى قول ابن مالك :

ومصدر منكراً حالاً يقع بكثرة كبغته زيد طلع

ومع كثرة ذلك ، فقال سيويه والجمهور : لا يتقاس مطلقاً ، سواء كان نوعاً من العامل أم لا ، وقاسه المبرد فيما كان نوعاً من العامل»^(٢) .

والقياس على النادر أو القليل أو أقل من القليل لا يجوز عند جمهور النحاة إلا إذا كان هذا النادر هو كل ما جاء عن العرب كما فى النسب إلى فعولة ، فإنه تحذف منه الواو عند النسب بعد حذف التاء ، وذلك قولهم : شئى ، فيقاس عليه نحو ركوبة وحلوبة ، يقول أبو الحسن الأخفش : فإن قلت : إنما جاء هذا فى حرف واحد ، فأجواب أنه جميع ما جاء»^(٣) . وعكس ذلك قول ابن عقيل : « وزعم ابن المصنف أن نيابة (فعيل) عن مفعول كثيرة ، وليست مقيسة بالإجماع»^(٤) .

وواضح من الآراء المذكورة اختلاف المعايير فى القياس النحوى ، إلا فى القياس على المطرد أو الباب والأصل .

٢٠- اللغو : وهو : « مالا يعتد به من كلام وغيره ، ولا يحصل منه فائدة ولا نفع ، والكلام يبدو من اللسان ، ولا يراد معناه ، ومنه اللغو فى اليمين ، وهو ما لا يعتقد عليه القلب ، مثل قول القائل : لا والله ، وبلى والله»^(٥) .

ومصطلح اللغو النحوى تردد فى كتاب سيويه فى عدة مواضع منها قوله : « فيها عبد الله قائم » ، « هو لك خالص » ، فيصير خالص مبنياً على (هو) كما كان (قائم) مبنياً على (عبد الله) ، وفيها لغو ، إلا أنك ذكرت فيها لتبين أين القيام ، وكذلك لك إنما أردت أن تبين لمن الخالص » ، وقوله تعالى : « إن كل نفس لما عليها حافظ» الطارق/ ٤ ،

(١) شرح التصريح ، ٢ : ص ١١٣ .

(٢) السابق ، ١ : ص ٣٧٤ .

(٣) الخصائص ، ١ : ص ١١٦ .

(٤) شرح ابن عقيل للألفية ، ٢ : ص ١٣٨ .

(٥) المعجم الوسيط ، مادة (لغا) .

إنما هى لعلها حافظ ، و « إن كل لما جميع لدينا محضرون » يس/ ٣٢ ، إنما هى لجميع ، و (ما) لغو . . « والله إذن لا أفعل من قبل أن (أفعل) معتمد على اليمين ، وإذن لغو » .

ويقول عبد القاهر الجرجانى : « والضرب الرابع من (أن) : أن تكون لغوا نحو : لما أن جاء زيد كلمته »^(١) ، واللغو فى المصطلح البصرى معناه الزيادة لفائدة ، فخرج بذلك عن المعنى المعجمى . ويرادفه فى الاصطلاح الكوفى : الحشو ، والصلة ، والاصطلاح البصرى : الزيادة ، المقحم ، الإلغاء ، والحق أن النحاة قد نهوا على أن هذه المصطلحات تأتى لفائدة كالتوكيد أو تحسين اللفظ ، أو هى حروف صلة يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إقامة وزن أو سجع »^(٢) .

٢١- المندوب : لغة : من ندب فلانا إلى الأمر ندباً ، دعاه ، والميت : عدد محاسنه ، وفى الشرع ، المستحب ، والندبة فى النحو ، النداء بـ (وا) مثل : وامعتصمه ، ويقول صاحب التعريفات ، المندوب هو المتفجع عليه بيا أو وا ، وعند الفقهاء هو الفعل الذى يكون راجحاً على تركه فى نظر الشارع ، ويكون تركه جائزاً »^(٣) .

ويعرفه ابن هشام بقوله : « والمندوب : هو المنادى المتفجع عليه أو منه . . . ولا يستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفان ، وا ، وهى الغالبة عليه ، والمختصة به ، و (يا) وذلك إذا لم يلتبس بالمنادى المحض »^(٤) .

والحق أن مصطلح الندبة والمندوب من مصطلحات الكتاب ، وأول ظهوره كان فى كتاب سيبويه ، هذا الكتاب الذى ملئ بالاصطلاحات النحوية ، التى أخذها النحاة واستقرت فى الدرس النحوى ، يقول إمام النحاة : « اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه ، فإن شئت ألحقت فى آخر الاسم الألف لأن الندبة كأنهم يتسرعون فيها ، وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق فى النداء ، واعلم أن المندوب لا بد له من أن يكون قبل اسمه (يا) أو (واواً) ، كما لزم بالمستغاث به والمتعجب منه »^(٥) .

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجانى ، ١ : ص ٤٨٩ .

(٢) الأشباه والنظائر ، السيوطى ، ١ : ص ٢٠٦ .

(٣) المعجم الوسيط ، مادة (ندب) ، التعريفات ، الجرجانى ، ص ٢٠٧ .

(٤) شرح قطر الندى ، ابن هشام ، ص ٢٤٣ .

(٥) الكتاب ، ٢ : ص ٢٢٠ .

٢٢- النسخ : يقول صاحب التعريفات : « النسخ فى اللغة عبارة عن التبديل والرفع والإزالة ، يقال : نسخت الشمس الظل أزالته ، وفى الشريعة هو بيان انتهاء الحكم الشرعى فى حق صاحب الشرع ، وكان انتهاؤه عند الله تعالى معلوماً لا أن فى علمنا كان استمراره ودوامه ، وبالناسخ علمنا انتهاءه ، وكان فى حقنا تبديلاً وتغييراً»^(١) .

ويقول القرطبى : « النسخ فى كلام العرب عسى : جنين :

أحدهما : النقل ، كنقل كتاب من آخر ، قوله تعالى : « إن كنا نستنسخ ما كنتم تعملون » الجاشية/ ٢٩ .

الثانى : الإبطال والإزالة ، وهو المقصود هنا ، وهو منقسم فى اللغة على ضربين :

أحدهما : إبطال الشئ وزواله ، وإقامة غيره مقامه ، ومنه نسخت الشمس الظل إذا أذهبت ، وحلت محله ، وهو معنى قوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها » البقرة/ ١٠٦ ، الثانى : إزالة الشئ دون أن يقوم آخر مقامه كقولهم : نسخت الريح الأثر ، ومن هذا المعنى قوله تعالى : « فينسخ الله ما يلقى الشيطان »^(٢) الحج/ ٥٢ .

والنسخ فى الاصطلاح النحوى : هو إزالة العلامة الإعرابية بدخول الناسخ الفعلى أو الحرفى على المنسوخ من الأسماء ، وإقامة علامة إعرابية أخرى ، وأغلب الظن أن هذا المصطلح من مصطلحات المدرسة الأندلسية ، يقول ابن مالك :

والفعل إن لم يك ناسخاً فلا تلفيه غالباً بإن ذى موصلاً

وقد أكثر من استخدامه شراح الألفية بدءاً من ابن الناظم^(٣) ، وتردد أيضاً فى حواشى الشروح إلى أن استقر فى الدرس الحديث .

والحق أن النحاة القدماء كانوا يذكرون هذه العوامل والمعاملات غير مطلقين عليهما هذا الاصطلاح ، أما شراح الألفية فقد درجوا على أن يصنفوها بعد المبتدأ والخبر ، فيقولون : باب كان وأخواتها ، باب ما يعمل عمل ليس مثل : (ما) الحجازية ، ولا

(١) التعريفات ، الجرجانى ، ص ٢١٥ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ، القرطبى ، ٢ : ص ٤٣ .

(٣) شرح الألفية ، ابن الناظم ، ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

النافية ، وإن ، ولات ، بسبب أفعال المتاربة ، بـ إن وأخواتها ، باب ما يعمل عمل إن ، مثل : لا النافية للجنس ، باب أفعال الظن واليقين ، باب أفعال التحويل أو التصيير ، وقد اتبعهم فى هذا التصنيف كثير من المحدثين .

ولم ييوب للنواسخ إلا ابن هشام ، والسيوطى من بعده ، يقول ابن هشام : « باب النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع ، أحدها : كان وأمسى . . . ، الثانى من نواسخ المبتدأ والخبر : ما ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وهو ستة أحرف : إن ، وأن . . . ، الثالث : ظن ، ورأى . . . فتنصبها مفعولين »^(١) .

ويقول السيوطى : « هذا مبحث الأدوات التى تدخل على المبتدأ والخبر فتسرخ حكم الابتداء ، وهى أربعة أنواع : كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، وما لحق بذلك »^(٢) ، وواضح أن النسخ الاصطلاحى يتفق مع المعنى المعجمى وهو الإزالة وإقامة شئ آخر ، ويتفق أيضاً مع النسخ الشرعى للأحكام ، وبهذا نقول : إن مصطلح النسخ قد نقل من الشرع إلى النحو على يد ابن مالك ، وفى هذا دليل على تأثير الفقه فى اختيار المصطلح النحوى .

نتائج البحث

من المؤكد أن الصلة كانت بين علماء الكلام والفقهاء والنحاة والمحدثين والقراء والمفسرين ، وتأثر كل بالآخر أمر ثابت فى مؤلفاتهم وواضح أشد الوضوح ، ولا داعى للخوض فى ذلك هنا حيث إن هذا الأمر يحتاج إلى بحوث واسعة وتصنيفات جمة ، والذى يهمنا هنا أن نؤكد على أن تلك الصلة كانت داعياً لاختيار المصطلح النحوى ، كالعلة ، والقياس ، والنسخ ، والأصل والفرع ، والإسناد ، العامل ، اللغو ، التعليق ، المطلق ، التعديدية ، الشرط ، الجزاء ، المندوب ، الحال ، الحرف ، الجحود ، البداء .

والآن يمكن لنا أن نوضح الملاحظات على المصطلح النحوى على النحو التالى :

(١) شرح قطر الندى ، ابن هشام ، ص ١٣٩ ، ١٦٢ ، ١٨٥ .

(٢) همع الهوامع ، السيوطى ، ١ : ص ١١١ .

١ - المصطلحات النحوية لها صلة بالمعنى المعجمي ، وبمعنى آخر المعنى المعجمي متحقق في المصطلح النحوي . وقد يفارق المصطلح النحوي المعنى المعجمي كما في مصطلح : الفعل عند جمهور النحاة ، والفاعل مثل : مات زيد ، وسقط الجدار ، وأطلق عليه النحاة تسمية الفاعل اصطلاحاً مراعاة للشكل وعملية الإسناد ، والمعنى المعجمي غير موجود ، ومثل ذلك قولهم : اللغو ، الزيادة ، والصلة ، والحشو ، فلا يقصد في كل ذلك المعنى المعجمي ، فهذه اصطلاحات نحوية . ولذلك نرى النحاة يقولون مفرقين بين المعنى المعجمي والاصطلاحى : الفعل معناه لغة واصطلاحاً ، الفاعل معناه لغة واصطلاحاً ، الحال معناه . . .

٢ - المصطلح النحوي يراعى فى اختياره الجانب الشكلى والإسناد مثل : المنصوب على الخلاف عند الكوفيين ، واسم كان (الفاعل) ، وخبر كان (المفعول) ، وخبر لات (مفعول) عند سيبويه ، واسم كان (فاعل) عند الفراء .

ويراعى المصطلح النحوي العمل النحوي مثل : الفعل المتعدى ، المجاوز ، اللازم ، الفاصر ، الفعل الواقع ، غير الواقع ، التنازع ، الاشتغال ، الاستثناء المفرغ ، النصب على الخروج (الحال أو المفعول المطلق) ، النصب على المصدر (المفعول المطلق) ، النصب على التفسير (المفعول لأجله) ، النصب على الوقت (الظرف الزمانى) ، المنصوب على الجزاء (المفعول لأجله) ، المنصوب على المحل (ظرف المكان) ، المنصوب على التفسير عن المرات (المفعول المطلق المبين للعدد) ، المنصوب على الفعل (الحال) ، ويراعى فيه الجانب الدلالى ، أفعال المقاربة ، الرجاء ، الشروع ، النعت ، الحال ، التمييز ، الواحد الخارج من الجماعة (تمييز العدد) ، النداء ، الاستغاثة ، السندبة ، الجزاء (المفعول لأجله) ، الفاعل ، المفعول به ، المفعول له ، المفعول فيه ، المفعول معه ، وإن كان الجانب الدلالى متحقق فى الاصطلاحات إلا أنه يفارقها فى بعض كما ذكرنا ، وقولهم : المفعول له ، المفعول معه ، المعنى على النحو التالى : فعل من أجله فعل ، والمفعول معه يعنى ، فعل معه فعل .

٣ - الجانب الدلالى هو الذى أدى بهم إلى التعدد فى الاصطلاحات للمصطلح الواحد ونذكر على سبيل التمثيل : البدل ، الترجمة ، التكرير ، المفسر ، المكرور ، التبيين ، الرد ، ومن ذلك أيضاً : العطف ، التكرير ، الرد ، ومنه أيضاً : المفعول

لآجله ، المفعول له ، المنصوب على التنسير . اجزاء ، التفسير للفعل ، ومنه :
النعته ، الصفة ، عطف البيان ، التوكيد .

٤ - الجانب الدلالى وكونه باعثاً على اختيار المصطلح النحوى يبدو واضحاً فى كتاب
سيبويه ، وهو مصدر النحاة من بعده فى الاصطلاحات ، والدرس النحوى عامة ،
وفهم سيبويه لذلك جعله يقول عن الابتداء إنما هو خير (الكتاب ١ : ٣٢٨) ،
والحال مفعول فيه ، والحال خير . . . (الكتاب ٢ : ٨٧) .

٥ - اختيار المصطلح النحوى يدل على عمق الفهم لهذا العلم لدى نحاة العرب ، ولذا لا
نجد من المحدثين أدنى محاولة لتجديد المصطلحات النحوية ، وعمق الفكر النحوى
يكمن فى اختيار المصطلح الجامع لنماذج عديدة فى باب واحد ، وفى تمييزهم بينها ،
وتحديدهم للمصطلح فى نماذجها التى تأتى عليه ، وبذلك يمنع اللبس بين
الاصطلاحات النحوية ، وقد حدد النحاة لكل مصطلح حدوداً ، ولذلك نجدهم مثلاً
يقولون : الحال : هو اسم نكرة منصوب مبين لهيئة صاحبه ، بمعنى فى ، وبهذا
يخرجون النعته ، والتمييز . . .

٦ - قد تتفق الاصطلاحات لفظاً ، ولكن الاختلاف الاصطلاحى أمر مؤكد فى العلوم
المختلفة ، ومن ذلك : المندوب فى الفقه والنحو ، الحشو فى النحو والعروض ،
والخذف فى مفهوم النحاة وعلماء البلاغة ، والاستئناف النحوى ، والبياني ، والمعتل
فى النحو والصرف ، الفعل الواجب فى النحو والفقه ، والضمير فى النحو والفقه
. وجملة القول أن لكل علم مصطلحاته الخاصة التى تعارف عليها العلماء وبنوا
عليها أفكارهم ، وبوجه عام فالاصطلاحات متفق عليها ومتعارف عليها فى كل
طائفة من طوائف البشر ، ولا يقتصر ذلك على العلماء ، ومن هنا فالاصطلاحات
هى لغة خاصة بمن يستخدمها .

٧ - القول بأن هذا مصطلح بصرى وهذا مصطلح كوفى على سبيل التغليب ، لأننا نرى
استعمال علماء الكوفة للمصطلحات البصرية ، وهذا واضح فى مؤلفاتهم .

المصادر والمراجع

- ١ - إبراهيم أنيس (دكتور) : من أسرار اللغة ، القاهرة .
- ٢ - أبو إسحاق الشيرازي : اللمع في أصول الفقه ، مصطفى البابي الحلبي ، ط ٣ ، ١٩٧٥ م .
- ٣ - ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ت : سعيد الأفغانى ، مطبعة الجامعة السورية ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، التجارية الكبرى ١٩٥٥ م .
- ٤ - أبو بكر الرازي : مختار الصحاح ، ت : محمود خاطر ، ط ٧ دار المعارف .
- ٥ - أبو بكر الزبيدي : تاج العروس من جواهر القاموس ، المطبعة الخيرية ١٣٠٧ هـ . طبقات النحويين واللغويين ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار المعارف .
- ٦ - ثعلب : مجالس ثعلب ، ت : عبد السلام هارون ، ط أولى ١٩٨٠ م .
- ٧ - الجرجاني : التعريفات ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٣٨ م .
- ٨ - ابن جنى : الخصائص ، ت : محمد على النجار ، دار الكتب المصرية ١٩٥٦ م . الخصائص ، ت : محمد على النجار ، ط ٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .
- ٩ - خالد الأزهرى : شرح التصريح بمضمون التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي .
- ١٠ - الخضرى : حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل للألفية ، مصطفى البابي الحلبي .
- ١١ - خلف الأحمر : مقدمة فى النحو ، ت : عز الدين التنوخى ، دمشق ١٩٦١ م .
- ١٢ - ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ت : محمد محبى الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٤٨ م .
- ١٣ - الراغب الأصفهاني : المفردات فى غريب القرآن ، دار المعرفة ، بيروت ، ت : محمد سيد كيلانى .
- ١٤ - ابن رشد : الكشف عن مناهج الأدلة فى عقائد الملة ، القاهرة ، ١٩١٠ م .
- ١٥ - الرضى : شرح الرضى على الكافية ، مطبعة مجمع الرضى ، ١٢٧٥ هـ .
- ١٦ - الزجاجى : الإيضاح فى علل النحو ، ت : مازن المبارك ، دار العروبة ١٩٥٩ م .

- ١٧- الزمخشرى : أساس البلاغة ، مكتبة لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م .
- ١٨- سعيد حسن بحيرى : (دكتور) : عناصر النظرية النحوية فى كتاب سيويه ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ١٩٨٩ م ، نظرية التبعية فى التحليل النحوى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأول ١٩٨٩ م .
- ١٩- ابن سلام الجمحى : طبقات فحول الشعراء ، ت : محمود شاكر ، مطبعة المدنى بمصر .
- ٢٠- سيويه : الكتاب ، ت : عبد السلام هارون ، بيروت ، دار الكتب العلمية ١٩٨٨م الكتاب ، طبعة بولاق .
- ٢١- ابن السيد البطليوسى : إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ، ت : حمزه النشرتى ، ط دار المريخ بمصر ، الخلل فى شرح أبيات الجمل ، ت : مصطفى إمام .
- ٢٢- السيرافى : شرح كتاب سيويه ، ت : د. رمضان عبد التواب ، د. محمود فهمى حجازى ، د. محمد هاشم عبد الدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .
- ٢٣- سيف الدين الأمدى : الإحكام فى أصول الأحكام ، دار الكتب العلمية ، ط ١٩٨٥ م .
- ٢٤- السيوطى : الأشباه والنظائر ، ت : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، محمد حسين إمامى ، الاقتراح فى أصول النحو : ت : د. أحمد محمد قاسم ، ط أولى ١٩٧٦ م . المزهرة فى علوم اللغة ، ت : محمد أحمد جاد المولى ، على محمد البجاوى ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجليل ، بيروت . همع الهوامع شرح فى جمع الجوامع ، الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ ، ط محمد أمين الخانجى .
- ٢٥- الشهرستانى : الملل والنحل ، ت : أحمد محمد فهمى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٤٨ م .
- ٢٦- الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، مع شرح الشواهد لسليمان ، دار الفكر .
- ٢٧- عبد القادر البغدادى : خزانة الأدب ، بولاق ١٢٩٩ هـ .
- ٢٨- عبد القاهر الجرجانى : المقتصد فى شرح الإيضاح ، ت : كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ١٩٨٢ م .

- ٢٩- ابن عقيل : شرح ابن عقيل للألفية ، مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٨٠ هـ .
- ٣٠- فتحى على حسانين : (دكتور) : الشواهد النحوية فى شعر الفرزدق ، الطبعة الأولى ١٩٩١ م ، مطبعة الأمانة .
- ٣١- الفراء : معانى القرآن ، إعداد ودراسة د. إبراهيم الدسوقى عبد العزيز ، إشراف ومراجعة د. عبدالصبور شاهين ، الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨٩ م .
- معانى القرآن : تحقيق أحمد يوسف نجأتى وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٣٢- القاضى عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ، ت : عبد الكريم عثمان ، ط أولى القاهرة ١٩٦٥ م .
- ٣٣- ابن قتيبة : الشعر والشعراء ، ت : محمد شاكر ، ط دار المعارف .
- ٣٤- القرطبى : الجامع لأحكام القرآن ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٣٥- القفطى : أنباه الرواة ، دار الكتب .
- ٣٦- الكفراوى : شرح الكفراوى على متن الأجرومية ، مصطفى الحلبى ، ط ٣ ، ١٩٥٤ م .
- ٣٧- الطبرى : جامع البيان عن تأويل آى القرآن ، ت : محمد محمود شاكر ، دار المعارف .
- ٣٨- طه الراوى : نظرة فى النحو ، المجمع العلمى العربى بدمشق .
- ٣٩- مازن المبارك : الرماني النحوى ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ١٩٧٤ م .
- ٤٠- المبرد : الكامل فى اللغة والأدب ، مؤسسة المعارف ، بيروت . المقتضب ، ت : محمد عبد الخالق عزيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٥ هـ .
- ٤١- مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ، مطابع الأوفست .
- ٤٢- محمد إبراهيم عبادة (دكتور) : معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ، دار المعارف .
- ٤٣- المقرئى : الخطط ، القاهرة ١٣٢٤ هـ .
- ٤٤- أبو المعين النسفى : بحر الكلام بمجموعة الرسائل ، مطبعة كردستان ١٩١١ م .
- ٤٥- ابن مضاء : الرد على النحاة ، ت : د. شوقى ضيف ، دار المعارف .

- ٤٦- الملىطى : التنبية فى الرد على أهل الأهواء والبدع ، استانبول ١٩٣٦ م . شرح العقائد النسفية ، القاهرة ١٣٥٨ هـ .
- ٤٧- ابن الناظم : شرح ابن الناظم للألفية ، ت : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجليل ، بيروت .
- ٤٨- ابن هشام : شرح شذور الذهب ، ت : محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت . شرح قطر الندى وبل الصدى ، ت : محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت .
- ٤٩- أبو هلال العسكرى : الفروق اللغوية ، ت : حسام الدين القدسى ، مكتبة القدسى ١٩٩٤ م .
- ٥٠- أبو الوفا التفتازانى (دكتور) : علم الكلام وبعض مشكلاته ، دار الثقافة للنشر والتوزيع .
- ٥١- ابن يعيش : شرح المفصل ، القاهرة ، ط المنيرية .

المراجع الأجنبية :

- Tesnière, L. : Elements de syntaxestructural, paris, 1959, 1966.
Grundzüge der strukturalen syntax.
He rausgegeben und übersetzt vonUlrich Engel.
Klett-Cotta, Stuttgart, 1980.
- Helbig, G. / Schenkel, W.,
Wörterbuchzur valenz und distribution deutscher verben, Leipzig.
1975.
- Heringer, H. - J.,
Winge Ergebnisse und probleme der Dependenz grammatrk, in :
Der Deutschunterricht 22, 1970.